



الأميرة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: السبت ٤ ربيع الثاني سنة ١٤٢٠هـ. الموافق ١٧ تموز سنة ١٩٩٩م

العدد : ٤٣٦٣

مصدر من رئاسة الوزراء

طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

مكتبة الأميرة



فهرس العدد رقم ٤٣٦٣ الصادر بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٩

رقم الصفحة	الموضوع
٢٤٧٧	- تعديل الفقرة (٢٠) من الإرادة الملكية السامية الصادرة بتاريخ ٤ آذار سنة ١٩٩٩
٢٤٧٨	- قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩ قانون الدفاع المدني
٢٤٩٧	- قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٩ قانون معدل لقانون نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات
٢٥٠٦	- قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩ قانون معدل لقانون جامعة البلقاء التطبيقية
٢٥٠٨	- قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ قانون جامعة الحسين بن طلال
٢٥١٢	- قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩ قانون مؤسسة الملك الحسين بن طلال
٢٥١٦	- نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٩ نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني

هكذا من الشغل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بالنظر لصدور نظام الغاء نظام التنظيم الاداري لوزارة التنمية الادارية  
رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٩  
وبناء على تسديد رئيس الوزراء  
وبالنظر لالغاء وزارة التنمية الادارية

نصدر اراءتنا بتعديل الفقرة (٢٠) من اراءتنا الصادرة بتاريخ  
١٦ ذو القعدة سنة ١٤١٩ هجرية الموافق ٤ آذار سنة ١٩٩٩ ميلادية المتضمنة  
تشكيل وزارة دولة السيد عبد الرؤوف الروابدة، بحيث تصبح على النحو الآتي :-

٢٠- يعين معالي الدكتور فيصل الرفوع وزيراً للتنمية الاجتماعية

اعتباراً من تاريخ ١٩٩٩/٧/١.

عبدالله الثاني ابن الحسين

١٩٩٩/٦/٢٧

رئيس الوزراء  
عبد الرؤوف الروابدة

بلاغ رسمي رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩

اثبت في صدر بلاغي هذا نص الارادة الملكية السامية المتعلقة بتعديل الفقرة  
(٢٠) من الارادة الملكية السامية الصادرة بتاريخ ١٦ ذو القعدة سنة ١٤١٩ هجرية  
الموافق ٤ آذار سنة ١٩٩٩ ميلادية.

١٩٩٩/٧/٨

رئيس الوزراء  
عبد الرؤوف الروابدة

رقم الصفحة	الموضوع
٢٥١٨	- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند بشأن تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب
٢٥٥٣	- قرارات صادرة عن المجلس الأعلى للسياسة
٢٥٥٥	- تعليمات مراكز تدريب السواقفة
٢٥٦٦	- محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (٥) لسنة ١٩٩٩
٢٥٧٢	- محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (٦) لسنة ١٩٩٩
٢٥٧٨	- المخابر الطبية الخاصة
٢٥٨٠	- الغاء ودمج مديريات في وكالة الانباء الأردنية
٢٥٨٠	- قرار منح علامة الجودة الأردنية

مكتبة الملك الحسين

## نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٩  
قانون الدفاع المدني

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الدفاع المدني لسنة ١٩٩٩) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير	:	وزير الداخلية
المجلس	:	المجلس الأعلى للدفاع المدني
الرئيس	:	رئيس المجلس
المديرية العامة	:	المديرية العامة للدفاع المدني
المدير العام	:	المدير العام للدفاع المدني
المحكمة	:	محكمة الدفاع المدني وهي التي تختص بنظر الجرائم المرتكبة من افراد مرتبات الدفاع المدني دون سواهم
القائد	:	الضابط وضابط الصف والشرطي من منتسبي مرتبات الدفاع المدني
الضابط	:	كل من كان حائزاً على هذه الرتبة بإرادة ملكية

ضابط الصف: كل من كان برتبة عريف وحتى وكيل أول.  
الشرطي: كل من كانت رتبته دون رتبة عريف.  
البلدية: أمانة عمان الكبرى أو أي بلدية أو مجلس خدمات مشتركة أو مجلس قروي.  
الحالة الطارئة: أي حالة غير عادية أو مفاجئة تتعرض لها المملكة أو أي منطقة منها يعلن عنها رئيس الوزراء.

## المجلس الأعلى للدفاع المدني

المادة ٣ ١ يشكل مجلس يسمى (المجلس الأعلى للدفاع المدني) برئاسة الوزير وعضوية كل من:-  
- المدير العام للدفاع المدني  
- أمين عام رئاسة الوزراء والأمناء العامين للوزارات ومدير عام المؤسسة العامة لحماية البيئة.  
- وكيل أمانة عمان.  
- مندوب عن القوات المسلحة الأردنية لا تقل رتبته عن عميد يسميه رئيس هيئة الأركان المشتركة.  
- مندوب عن الأمن العام لا تقل رتبته عن عميد يسميه مدير الأمن العام.  
- رئيس جمعية الهلال الأحمر الأردني.  
- رئيس اتحاد غرف التجارة.  
- رئيس غرفة صناعة عمان.

هكذا من الأصل

ب- لرئيس المجلس دعوة أي شخص أو خبير للاستئناس برأيه في الموضوعات المعروضة على المجلس دون أن يكون له حق التصويت على القرارات.

المادة ٤- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- وضع السياسة العامة للدفاع المدني لمواجهة حالات الطوارئ وما قد ينجم عنها.
- ب- إقرار الخطط العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث وتحديد واجبات كل جهة من الجهات الرسمية أو الأهلية ومسؤولياتها ومتابعة تنفيذها.
- ج- إقرار الخطط اللازمة لمواجهة التلوث الكيماوي والإشعاعي والجرثومي والغازات السامة لتأمين الوقاية والحماية منها وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة المعنية.
- د- إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عمل المجلس وإدارة غرفة عملياته وغرف عمليات الجهات الممثلة فيه وغرف عمليات لجان الدفاع المدني في المحافظات والألوية.
- هـ- إنشاء الملاجئ العامة في المملكة وتجهيزها.
- و- تحديد واجبات ومهام لجان الدفاع المدني المشكلة بموجب أحكام هذا القانون في المحافظات.
- ز- تحديد واجبات القوات المسلحة والأمن العام في حالات الطوارئ وحالات الكوارث لدعم أعمال الدفاع المدني.

- ح- تشكيل فرق تطوعية من المدنيين تتراوح أعمارهم ما بين (١٨) و (٥٠) سنة لدعم أعمال الدفاع المدني.
- ط- بيان كيفية الإنذار لتحذير المواطنين من الطوارئ والكوارث وتحديد الوسائل اللازمة لذلك.
- ي- إعداد موازنة تقديرية مالية لمواجهة الحالات الطارئة والكوارث ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها وإدراجها في الموازنة العامة.
- ك- التوصية لمجلس الوزراء بإلزام الدوائر والمؤسسات والسلطات المحلية ذات العلاقة برصد المخصصات المالية اللازمة في موازنتها السنوية لتنفيذ الواجبات والمهام التي تحدد لها من قبل المجلس.
- ل- أي أمور أخرى يعرضها الرئيس ويوافق عليها المجلس.

المادة ٥- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ستة أشهر وكلما دعت الحاجة ويكون اجتماعه في الأحوال العادية قانونياً بحضور أكثرية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه عند غيابه واحداً منهم، أما في الحالات الطارئة فيكون الاجتماع قانونياً بحضور الرئيس وستة أعضاء على الأقل، ويتخذ المجلس قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة ٦- أ- تتكون أمانة سر المجلس من عدد من موظفي وزارة الداخلية يكلفهم الوزير وعدد من الضباط يسميهم الوزير بناءً على تنسيب المدير العام.

ب- يعين الوزير بناءً على تنسيب المدير العام أحد ضباط الدفاع المدني أمين سر للمجلس لمدة سنة قابلة للتجديد.

ج- تتولى أمانة سر المجلس المهام والواجبات التالية:

- ١- إعداد جداول أعمال المجلس وتوثيقها ومتابعة تنفيذ قراراته لدى الجهات المعنية.

- ٢- توجيه الدعوة لاجتماعات المجلس والمستشارين والخبراء لحضور اجتماعاته.

- ٣- الإشراف على أعمال اللجان الفرعية التي يشكلها المجلس.

- ٤- إعداد التقارير السنوية لأعمال المجلس.

- ٥- أي أمور أخرى من أعمال الدفاع المدني يكلفها الرئيس بها.

المادة ٧- أ- تشكل في مركز كل محافظة لجنة تسمى (لجنة الدفاع المدني المحلية) برئاسة المحافظ وعضوية كل من المدراء العاميين أو مديري الدوائر الرسمية ومدير الدفاع المدني ومدير الشرطة في المحافظة ورؤساء البلديات وغرف الصناعة والتجارة فيها ومندوب عن القوات المسلحة يسميه رئيس هيئة الأركان المشتركة أو من ينييه ورئيس فرع الهلال الأحمر في المحافظة إن وجد.

ب- تعتبر لجان الدفاع المدني المحلية في المحافظات الجهة التنفيذية للمجلس وعليها وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ الواجبات المطلوبة منها أو التي يكلفها المجلس بها.

ج- للمجلس أن يشكل لجنة للدفاع المدني في أي لواء أو قضاء برئاسة الحاكم الإداري وعضوية الجهات ذات العلاقة الممثلة بها إذا اقتضت الضرورة ذلك وترتبط برئيس اللجنة المحلية وتخضع قراراتها للمصادقة عليها من قبله.

د- تحدد مهام اللجان المنصوص عليها في هذه المادة وواجباتها والنصاب القانوني لاجتماعاتها واتخاذ القرارات والتوصيات فيها وسائر الأمور الأخرى المتعلقة بها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية.

هـ- تخضع القرارات الصادرة عن لجان الدفاع المدني المحلية لمصادقة الرئيس.

المادة ٨- أ- للوزير بناءً على تفويض من رئيس الوزراء في حالات الطوارئ والكوارث أن يأمر باتخاذ الإجراءات والتدابير التالية طيلة المدة التي تستغرقها هذه الحالات:-

- ١- وضع اليد على جميع وسائل النقل وتقييد تنقلاتها وتنقلات سائقيها وكذلك وضع اليد على قطع غيارها ولوازمها وتقييد بيعها.

٢- وضع اليد على العقارات والأبنية اللازمة لإعداد الملاجئ العامة والمستشفيات والمراكز اللازمة للإسعاف والتبريض ولجميع شؤون الدفاع المدني الأخرى.

٣- وضع اليد على المواد القابلة للاشتعال على اختلاف أنواعها وتقييد التصرف بها وكيفية تخزينها.

٤- تنظيم وتحديد توزيع المواد الغذائية وجميع المواد اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث وذلك لضمان استقرار المعيشة وتسيير الحياة للمواطنين.

٥- تنظيم وتحديد استعمال مصادر المياه والكهرباء وأدواتها وجميع لوازمها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المسؤولة عن إدارتها وتشغيلها.

٦- إدامة عمل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٧- الحظر على الموظفين العاميين والأطباء والصيادلة والمرضيين والمرضات والعاملين في مرافق أو مؤسسات ذات نفع عام والعاملين في صناعة أو تجارة المواد الغذائية وعمال النقل بترك أعمالهم دون إذن خطي من الوزير أو من ينيبه وللوزير أن يفرض الحظر على أي فئة أخرى إذا كانت أعمالها ضرورية لاستقرار المعيشة وتسيير الحياة.

٨- تكليف أي شخص من ذوي المقدرة بالمساهمة في خدمات الدفاع المدني الشامل وإذا كان ذلك الشخص من ذوي المهن الحرة عليه أن يضع الأدوات التي يعمل بها تحت تصرف الدفاع المدني.

٩- تكليف أي موظف حكومي القيام بخدمات الدفاع المدني للمدة الضرورية.

١٠- تكليف أي من المؤسسات العامة أو الخاصة انتداب أحد كبار موظفيها ليعمل كضابط ارتباط بين مؤسسته ولجان الدفاع المدني بغية تنسيق العمل بالسرعة الممكنة.

١١- إصدار أي تعليمات أو أوامر أو قرارات أخرى تليها متطلبات الدفاع المدني الشامل.

ب- للوزير إصدار الأوامر بما يلي:-

١- تأليف لجان من ذوي الخبرة للنظر في طلبات التعويض الناجمة عن الإجراءات والتدابير المبينة في هذا القانون لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وعرضها على الوزير للمصادقة عليها.

٢- التعويض المادي على أي من أعضاء الفرق التطوعية المشكلة بموجب هذا القانون وذلك قياساً على دخله اليومي المعتاد إذا زادت مدة استخدامه لأعمال الدفاع المدني على (٢٤) ساعة في كل مرة يدعى فيها إلى الخدمة وإذا لم يكن للمتطوع دخل يومي فللوزير أن يقدر له التعويض الذي يراه مناسباً.

٣- اتخاذ القرارات في أي وقت لإجراء تجارب وتمريبات على أعمال الدفاع المدني للتأكد من كفاءة الوسائل الخاصة به وكل من يمتنع عن تنفيذ التدابير لهذه التجارب والتمريبات أو يعارض في تنفيذها أو يحرص على ذلك يعتبر أنه ارتكب جرماً يعاقب عليه بمقتضى أحكام هذا القانون.

٤- تبليغ أي قرارات أو أوامر يصدرها بموجب أحكام هذه المادة أو هذا القانون بالطريقة التي يراها مناسبة ويعتبر تبليغه بهذه الصفة تبليغاً قانونياً.

المادة ٩- يكون لموظفي الحكومة الذين يكلفهم الوزير بتفويض خطي منه بتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة والأوامر الصادرة بمقتضاه صفة رجال الضابطة العدلية، ويكون لهم حق الدخول في أي وقت إلى أي مكان لتنفيذ التدابير المنصوص عليها فيها للتحقق من تنفيذ تلك الأحكام وتحرير كل مخالفة لها.

المادة ١٠- للمجلس في حالة الطوارئ والكوارث أن يقرر ما يلي:-

أ- شراء المواد والأدوات لأغراض وغايات الدفاع المدني مهما بلغت قيمتها دون التقيد بنظام اللوازم المعمول به.

ب- وضع جميع مستلزمات أعمال الدفاع المدني المتوافرة لدى الجهات الرسمية والأهلية في المملكة بما في ذلك سيارات الإطفاء ومعدات وأفرادها تحت تصرف الوزير.

المادة ١١- على الجامعات الرسمية والأهلية والشركات والمدن الصناعية أن تنشئ محطات إطفاء خاصة بها مزودة بمستلزمات الحماية الذاتية وفق المواصفات التي تضعها المديرية العامة.

#### مديرية الدفاع المدني

المادة ١٢- أ- تتألف المديرية العامة للدفاع المدني من المدير العام وعند من الضباط والأفراد والمستخدمين حسبما تقتضي الحاجة.

ب- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية.

ج- يتولى المدير العام إدارة جميع شؤون المديرية العامة وتنظيمها ويرتبط بالوزير ويكون مسؤولاً أمامه عن حسن سير العمل فيها.

٢- يقوم مقام المدير العام في حالة غيابه الضابط الأقدم رتبة في المديرية العامة.

د- للمدير العام أن يفوض خطياً أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى أي من مساعديه أو إلى أي مدير على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة ١٣- تتولى المديرية العامة المهام والواجبات التالية:-

- أ- القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ وحالات الإسعاف الناتجة عنها وإعداد الأفراد المؤهلين لهذه العمليات وتوعية المواطنين وتدريبهم عليها وتأمين الآليات والمعدات ووسائل الاتصال اللازمة وإعداد الدراسات الخاصة بأعمال الدفاع المدني.
- ب- توفير وسائل وأدوات الإنذار من الغارات الجوية والكوارث وتنظيمها والإشراف عليها.
- ج- التحقق من أن الملاجئ العامة جاهزة للاستعمال.
- د- الكشف عن المتفجرات وتحديد مناطق وجودها والتأشير حولها ودعوة قوات الأمن العام لإغلاق المنطقة والأجهزة المختصة في القوات المسلحة لإبطال مفعولها وإزالتها.
- هـ- المساهمة في الكشف عن أي تسرب كيميائي أو إشعاعي وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة بمعالجته وتلافي أثاره.
- و- التنسيق بالموافقة على إنشاء محطات المحروقات ووكالات توزيع الغاز المسال ومستودعاتها وذلك وفقاً لشروط الوقاية والحماية الذاتية المقررة.
- ز- تحديد التدابير الوقائية ووسائل الحماية الذاتية لغابات منح رخص تصنيع وتخزين وبيع المتفجرات والألعاب النارية والمواد الكيميائية والمواد الخطرة وغيرها.

- ح- تدريب الفرق التطوعية على أعمال الدفاع المدني من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء المملكة لمساندة الدفاع المدني.
- ط- تمثيل المملكة في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية الخاصة بالدفاع المدني والحماية المدنية.
- ي- دراسة مخططات الأبنية المحالة من أمانة عمان الكبرى وفقاً لأحكام نظام الأبنية والتنظيم في مدينة عمان المعمول به، ودراسة مخططات الأبنية متعددة الطوابق وذات الاستعمالات التجارية والصناعية والسياحية التي يتوجب على البلديات الأخرى إحالتها للتأكد من تأمين الملاجئ ووسائل الحماية الذاتية وفقاً للمواصفات المقررة بموجب نظام الأبنية والتنظيم في مدينة عمان والرقابة عليها من المديرية العامة للدفاع المدني بعد صدور الترخيص اللازم.
- ك- التأكد من توفر متطلبات الوقاية ووسائل الحماية الذاتية ووسائل الإنذار والإطفاء للمحلات التجارية والمهن الصناعية.
- ل- تنفيذ أي واجبات أخرى لها علاقة بأعمال الدفاع المدني يرى الوزير أو المدير العام ضرورة اتخاذها.

المادة ١٤- للمدير العام في سياق قيامه بالمهام المنصوص عليها في هذا القانون اتخاذ أي من الإجراءات التالية:-

أ- إصدار التعليمات والأوامر التي يراها مناسبة لأصحاب الأماكن التالية ومديرها للقيام بالإجراءات والتدابير الخاصة بمجال الوقاية ووسائل الحماية الذاتية.

١- أماكن صنع المواد الخطرة من كيميائية وغيرها وتخزينها وبيعها ونقلها.

٢- أماكن المؤسسات التعليمية والرياضية وأماكن الاجتماعات والمستشفيات ودور السينما والمسارح والملاهي ومراكز التسلية والمحال العامة الأخرى والأبنية العالية والفنادق والمنشآت الصناعية والأبنية ذات الأشغال المتعددة وأي مواقع أخرى تحتاج طبيعة استخدامها إلى وقاية ووسائل حماية خاصة.

ب- الطلب إلى السلطات المدنية والأمنية والعسكرية ومؤسسات القطاع الخاص المساهمة في مهام الدفاع المدني الطارئة وعلى هذه السلطات تنفيذه بشكل فوري.

ج- إنذار صاحب المحل أو المؤسسة المخالفة بوجوب إزالة المخالفة تحت طائلة إغلاق المحل وربطه بكفالة مالية أو إحالته إلى المحكمة المختصة.

المادة ١٥- يحدد بموجب نظام خاص بدل الخدمات التي تقدمها المديرية العامة لقاء أعمال الاستشارات والتدريب، وفحص المواد والتجهيزات الخاصة بالوقاية والحماية الذاتية.

المادة ١٦- يمارس أفراد الدفاع المدني العاملون في مجال الوقاية والحماية الذاتية أثناء قيامهم بوظائفهم وفي حدودها الصلاحيات المخولة لأفراد الضابطة العدلية بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به، وبحق لهم تنظيم ضبوطات المخالفات بحق الأشخاص الذين يخالفون أحكام قانون الدفاع المدني والأوامر والتعليمات الصادرة بموجبه وإحالتهم إلى المحاكم النظامية المختصة.

المادة ١٧- يحق لأفراد الدفاع المدني العاملين في مجال الوقاية والحماية الذاتية الكشف على الأبنية والمنشآت التجارية والسياحية والصناعية للتأكد من كفاية وفعالية لوسائل مكافحة الحريق ووجود الملاجئ وجميع تدابير الوقاية والحماية الذاتية كما يحق لأفراد الدفاع المدني الدخول إلى المنازل والمؤسسات في حالات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف دون إذن مسبق لغايات حماية الأرواح والممتلكات.

المادة ١٨- أ- يعتبر كل فرد من أفراد الدفاع المدني تحت الطلب للعمل في أي وقت وباستمرار، وللمدير العام استخدامه في أي جهة سواء داخل المملكة أو خارجها.

ب- في حالة وفاة أي فرد في أثناء قيامه بعمليات الدفاع المدني يعتبر شهيداً بالمعنى المنصوص عليه في قانون التقاعد العسكري المعمول به.

#### النيابة العامة

المادة ١٩- أ- يتولى النيابة العامة في الدفاع المدني مدير إدارة الشؤون القانونية (بصفته مستشاراً عدلياً) ومساعدوه والمدعون العامون وهيئات التحقيق فيها.

ب- يعين المدير أو من ينوبه أعضاء النيابة العامة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج- تقوم النيابة العامة للدفاع المدني بإقامة دعوى الحق العام ومباشرتها على الأفراد.

د- تعتبر الخدمة التي يقضيها مدير إدارة الشؤون القانونية وقضاة محكمة الدفاع المدني إذا كانوا يحملون الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق على الأقل، خدمة قضائية وفقاً لأحكام قانوني استقلال القضاء ونقابة المحامين النظاميين.

المادة ٢٠- أ- تشكل هيئات التحقيق من عدد من الضباط يختارهم المدير العام أو من ينوبه.

ب- على هيئات التحقيق أن ترفع إلى المدير دون تأخير الأوراق ومحاضر الضبط مع خلاصة وافية لنتيجة التحقيق.

ج- يجوز للمدير العام أن يبت في قضايا المخالفات والجنح أما القضايا الأخرى فيحيلها إلى مدير إدارة الشؤون القانونية.

المادة ٢١- أ- على النيابة العامة للدفاع المدني إقامة دعوى الحق العام إذا أقام المتضرر نفسه أو من يمثله مشتكياً أو مدعياً شخصياً ولا يجوز تركها أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

ب- إذا ارتكبت جريمة وكان جميع المشتكى عليهم من أفراد الدفاع المدني فتتولى النيابة العامة إجراء التحقيق فيها وفي حالة مباشرة الإدعاء العام المدني التحقيق فعليه أن يودع الأوراق التي نظمها إلى النيابة العامة للدفاع المدني.

ج- في حالة وجود طرف من المدنيين مع أحد أفراد الدفاع المدني في تهمة واحدة يتولى المدعي العام المدني التحقيقات الخاصة بالمدنيين وتتولى النيابة العامة للدفاع المدني التحقيق مع أفراد الدفاع المدني.

#### محكمة الدفاع المدني

المادة ٢٢- أ- يشكل المدير العام محكمة تسمى (محكمة الدفاع المدني) من رئيس وعضوين على الأقل ممن يحملون الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق على أن لا تقل رتبة رئيس المحكمة عن مقدم.

ب- يتولى المدعي العام المرافعة أمام المحكمة.

ج- تجري المحاكمة وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

د- تتعقد المحكمة بكامل هيئتها عند النظر في قضايا الجنايات والجنح ويجوز في قضايا المخالفات أن ينظر فيها الرئيس أو أحد الأعضاء منفرداً.

المادة ٢٣- تنظر محكمة الشرطة في قضايا الدفاع المدني الى حين تشكيل محكمة الدفاع المدني المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذا القانون.

المادة ٢٤- إيفاء بغايات هذا القانون تطبيق على أفراد الدفاع المدني أحكام قانون العقوبات العسكري المعمول به على أن يستعاض عن كلمة (الجيش) وعبارتي (مجلس عسكري) و (رئيس الأركان) اينما وردت في قانون العقوبات العسكري أو أي كلمة أو عبارة تحل محلها بقانون لاحق بعبارة (الدفاع المدني) و (محكمة الدفاع المدني) و (مدير عام الدفاع المدني) على التوالي.

المادة ٢٥- أ- يحق للمدير العام بواسطة مدير إدارة الشؤون القانونية كما يحق للمحكوم عليه أن يطلب تمييز جميع الأحكام الجنائية التي تصدر عن محكمة الدفاع المدني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تفهمه أو تبلفه الحكم.

ب- تعتبر محكمة التمييز في مثل هذه الحالة محكمة موضوع يجوز لها أن تصدق الحكم بناءً على البيانات الواردة في إضبارة القضية أو أن تنقضه وتبرئ المتهم أو تدينه أو تجرمه وتصدر القرار المناسب.

المادة ٢٦- أ- إذا كان حكم محكمة الدفاع المدني بالبراءة فلا يجوز لمحكمة التمييز أن تدين المتهم الا اذا أعادت سماع البينة.

ب- اذا تبين لمحكمة التمييز أن هناك خطأ في الإجراء أو مخالفة للقانون، يجوز لها أن تنقض الحكم وتعيده الى محكمة الدفاع المدني للسير به وفقاً للتعليمات التي تقرها.

المادة ٢٧- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه تسري على المديرية العامة أحكام القوانين والأنظمة المتعلقة بالأمن العام النافذة المفعول على ان يتولى المدير العام صلاحيات مدير الأمن العام حيثما وردت في تلك القوانين والأنظمة فيما يتعلق بشؤون المديرية العامة.

المادة ٢٨- كل مخالفة لأحكام هذا القانون ولأي نظام أو أوامر تصدر بموجبه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بكلا العقوبتين.

المادة ٢٩- لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ٣٠- يلغى قانون الدفاع المدني رقم (١٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وأي أوامر او تعليمات صادرة بموجبه.

المادة ٣١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.  
١٩٩٩/٦/١٥

### عبدالله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء
أيهن المجالي	وزير التخطيط	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور ريماء خلف	مروان الحمود	الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير دولة للشؤون البرلمانية
توفيق كريسنان	جمال الصرايرة	جمال الصرايرة	توفيق كريسنان
وزير السياحة والآثار	وزير الإعلام	وزير الشباب والرياضة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عقل بلتاجي	وزير الثقافة	الدكتور محمد خير مامسر	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور عزت جرادات	وزير المالية	الدكتور ميشيل مارنو	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عبد القاضى	وزير الداخلية	وزير المالية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
وزير التعليم والتدريب	وزير العمل	وزير العمل	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور حمزة حداد	وزير المياه والري	الدكتور كامل محادين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور حمزة حداد	وزير الطاقة	وزير الطاقة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور حمزة حداد	وزير الزراعة	المهندس سليمان أبو عليم	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور حمزة حداد	وزير الأشغال العامة والإسكان	المهندس حسني أبو غيدا	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور حمزة حداد	وزير الصحة	الدكتور اسحق مرفه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور حمزة حداد	وزير التنمية الاجتماعية	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور حمزة حداد	وزير التنمية الإدارية	الدكتور فيصل الرفوع	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافة الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٩

قانون معدل لقانون نقابة الممرضين والممرضات  
والقابلات القانونيات

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات لسنة ١٩٩٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيسايلى بالقانون الاصلي قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء تعريف كل من الكلمات والعبارات التالية ( الوزارة ) والوزير ) والوكيل ) و(مدرسة او كلية التمريض ) و(العضو) الواردة فيها والمعنى المخصص لكل منها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

الوزارة : وزارة الصحة  
الوزير : وزير الصحة  
الامين العام : امين عام الوزارة  
كلية التمريض : الكلية المعترف بها من الجهات المختصة في المملكة وتؤهل حامل شهادتها بمزاولة المهنة كممرض قانوني.  
العضو : عضو النقابة المسجل في سجلها .

محكمة من النسخ

المادة ٣- تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :-  
أولاً: بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس أو ما يعادلها) من جامعة معترف بها أو شهادة في التمريض القانوني من كلية للتمريض معترف بها لا تقل مدة الدراسة فيها عن أربع سنوات أكاديمية .

ثانياً: بإضافة الفقرة (د) بالنص التالي إليها ويعاد ترقيم الفقرتين (د) و (هـ) الواردتين فيها لتصبحا (هـ) و (و) على التوالي :-  
د- أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د- يعفى العضو من الرسوم السنوية عن المدة التي يقضيها في الدراسة خارج المملكة على أن لا تزيد هذه المدة على خمس سنوات.

المادة ٥- تعدل المادة (١٤) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (وتتعدد برئاسة النقيب أو من ينوب عنه في حال غيابه) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (بخمسة عشر يوماً على الأقل وتتعدد برئاسة النقيب أو نائبه في حالة غيابه).

المادة ٦- يعدل البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخره :-  
(وبجوز أن ينص هذا النظام على إضافة مدة خدمة سابقة للعضو بقصد احتسابها للتقاعد بناء على طلبه وفقاً للأحكام والمدة الواردة فيه).

المادة ٧- يلغى نص المادة (٢١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢١- أ- يشترط فيمن يرشح نفسه لمركز النقيب أو لعضوية المجلس أن يكون أردنياً مضى على عضويته في النقابة وممارسته للمهنة :-

١. عشر سنوات لمركز النقيب.

٢. خمس سنوات لعضوية المجلس.

ب- يجري انتخاب النقيب وأعضاء المجلس بالاقتراع السري في مركز النقابة أو في المراكز الانتخابية التي يحددها المجلس وذلك في اليوم السابع بعد اجتماع الهيئة العامة العادي في السنة التي يجري الانتخاب فيها ويدعى الوزير للحضور وله أن ينيب عنه أحد موظفي الوزارة في كل مركز.

ج- تشرف على عملية الانتخاب لجنة في كل مركز مؤلفة من خمسة أعضاء تختارهم الهيئة العامة من بين أعضائها غير المرشحين في اجتماعها العادي الذي يسبق الانتخابات وتنتخب اللجنة رئيساً لها من بين أعضائها ويجوز لها أن تشكل لجاناً فرعية لمساعدتها في عملها.

د- يبلغ الوزير بموعد الانتخاب ويعلن المجلس عن مركز أو مراكز الاقتراع في صحتين يوميتين على الأقل وفي فروع النقابة قبل موعد الانتخاب بثلاثين يوماً، وتصرف خلال هذه المدة بطاقة انتخاب لكل عضو له حق الانتخاب والترشيح.

هـ- يجري انتخاب النقيب وأعضاء المجلس على ورقتين منفصلتين وفق النموذج الخاص الذي يقرره المجلس لهذه الغاية وتختتم ورقة الاقتراع بخاتم النقابة وتوقع من رئيس لجنة الانتخاب.

و- تفتح صناديق الاقتراع في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الانتخاب وتغلق في الساعة السابعة من مساء اليوم ذاته، وتتولى كل لجنة في مركز الاقتراع فرز الأصوات، وتطليح محضر بنتيجة الانتخاب تقوم هذه اللجنة بتوقيعه وتبليغه الى لجنة الإشراف على الانتخاب في المركز الرئيس بالطريقة التي سبق للمجلس اعتمادها لهذه الغاية، وتزود النقابة بنسخة من المحضر.

ز- يجري فرز الأصوات في مركز الاقتراع علناً بعد إتمام عملية الانتخاب مباشرة وتهمل أوراق الاقتراع غير المختومة بخاتم النقابة وغير الموقعة من رئيس لجنة الانتخاب كما تهمل الأوراق الخالية من الأسماء ولا تحسب الأسماء غير المقررة أو غير الواضحة، وتلك التي تتضمن عبارات تتنافى مع الآداب العامة، وأما الورقة التي تتضمن أسماء أكثر من العدد المطلوب لأي فئة فيؤخذ في هذه الحالة

العدد المطلوب من الأسماء الأولى بالتسلسل ويهمل ما زاد عليه.

ح- ١- يعتبر فائزاً بمركز النقيب المرشح الحائز على أكثر الأصوات.

٢- يعتبر فائزاً بعضوية المجلس المرشحون الذين حصلوا على أكثر الأصوات في الفئة التي ينافسون عليها.

٣- في حالة تساوي الأصوات بين اثنين أو أكثر من المرشحين لمركز النقيب أو المتنافسين على المركز الأخير في الفئة التي ينافسون عليها يعتبر الفائز منهم الأقدم في الانتساب الى النقابة وفي حالة التساوي في ذلك يتم اختيار الفائز عن طريق اجراء القرعة.

المادة ٨- يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٢٤- يتولى شؤون النقابة مجلس مؤلف من نقيب وعشرة أعضاء، ثمانية منهم من فئة الممرضين واثنين من فئة القابلات وينتخبون من قبل الهيئة العامة لمدة ثلاث سنوات وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ٩- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ب- يجب تمثيل الممرضين والقابلات في جميع اللجان التي يؤلفها المجلس على أن لا تقل نسبة تمثيل القابلات في أي لجنة عن ٢٠% من مجموع أعضائها.

المادة ١٠- تعدل المادة (٣٠) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (و) بالنص التالي اليها:-

و- ١- للوزير ولكل عضو حق الطعن في نتيجة الانتخابات لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إجرائها.

٢- اذا قررت المحكمة بطلان الانتخابات كلياً أو بطلان انتخاب أكثرية أعضاء المجلس يدعو الوزير الهيئة العامة للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار لإعادة الانتخابات حسب ما يقتضيه مضمون القرار.

٣- اذا قررت المحكمة بطلان انتخاب أقل من نصف أعضاء المجلس بمن فيهم النقيب يعتبر المجلس قائماً ويدعو الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب الأشخاص الذين شغرت مراكزهم بموجب قرار المحكمة بمن فيهم النقيب وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار المحكمة.

٤- لا يؤثر ابطال الانتخابات من قبل المحكمة على القرارات والإجراءات التي تمت قبل صدور قرار المحكمة بالإبطال.

المادة ١١- يلغى نص الفقرة (٣) من المادة (٣٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٣. فتح فروع النقابة في مراكز المحافظات والألوية.

المادة ١٢- يلغى نص المادة (٣٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣٧- يتقاضى الممرض أو القابلة من المستفيد من العناية التمريضية أو القابلة انتعاباً حسب جدول الأجور المقرر من قبل لجنة الأتعاب ولا يجوز تعليق دفع الأجور على نتيجة المعالجة أو الشفاء.

المادة ١٣- يلغى نص المادة (٣٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣٨- أ- تؤلف لجنة تتولى تحديد الأتعاب لقاء العناية التمريضية أو القابلة برئاسة مدير مديرية التمريض في الوزارة وعضوية كل من:-

- ١- ممثل عن جمعية المستشفيات الخاصة يعينه الوزير بالتنسيق من رئيس الجمعية.
- ٢- عضو هيئة تدريس من إحدى كليات التمريض في الجامعات الرسمية يسميه رئيس الجامعة المعنية وبالتناوب فيما بينها عند انتهاء مدة كل لجنة وذلك بناء على طلب من النقيب.
- ٣- ممثل عن المؤسسات التمريضية الخاصة يسميه الوزير.

٤- عضو من مجلس النقابة يسميه النقيب.

ب- تنتهي مدة العضوية في اللجنة بانتهاء مدة المجلس.

ج- تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون اجتماعها قانونياً بحضور أربعة من أعضائها على الأقل على أن يكون الرئيس واحداً منهم وتصدر قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

د- ترفع اللجنة قراراتها إلى الوزير للمصادقة عليها ويتم نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة ١٤- تلغى المواد (٣٩) و (٤٠) و (٤١) من القانون الأصلي ويعاد ترقيم المواد من (٤٢-٧٦) الواردة فيه لتصبح من (٣٩-٧٣) على التوالي.

المادة ١٥- يلغى نص الفقرة (٣) من المادة (٥٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٣- الغرامات النقدية من عشرين ديناراً إلى مائتي دينار تدفع إلى صندوق النقابة.

المادة ١٦- يلغى نص المادة (٦٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٦٠- كل عضو مسجل في السجل أو الجدول ولم يتقيد بالحكم التأديبي الصادر بحقه بمنعه من مزاولة المهنة يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تتجاوز المائة دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد أو بكلتا العقوبتين وتتضاعف هذه العقوبة عند التكرار مع تنفيذ الحكم التأديبي.

المادة ١٧- يلغى نص المادة (٦١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٦١ -

كل ممرض أو قابلة يخالف أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه ويزاول المهنة دون أن يكون مسجلاً في السجل أو الجدول يعاقب من قبل المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بكلتا العقوبتين وتتضاعف هذه العقوبة عند التكرار مع تنفيذ الحكم التأديبي.

١٩٩٩/٦/١٥

عبدالله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء
وزير الدفاع	وزير التخطيط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عبد الرؤوف الروابدة	مروان الحمود	الدكتور ريماء خلف	الدكتور ريماء خلف
وزير النقل ووزير البريد والاتصالات	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية	وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير دولة للشؤون البرلمانية
جمال الصرايرة	الدكتور عبد السلام العبادي	توفيق عريشان	توفيق عريشان
وزير الخارجية	وزير الاعلام	وزير الشباب والرياضة	وزير السياحة والآثار
عبدالله الخطيب	وزير الثقافة	الدكتور محمد خير ماسر	عادل بلقاضي
وزير الداخلية	وزير المالية	وزير العمل	وزير التربية والتعليم
نائب القاضي	الدكتور ميشيل ماركو	عبد الفاز	الدكتور عزت جرادات
وزير الزراعة	وزير الطاقة	وزير المياه والري	وزير العدل
المهندس هاني القبول	والثروة المعدنية	الدكتور كامل محادين	الدكتور حمزة حداد
وزير التنمية الاجتماعية	وزير الصحة	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الصناعة والتجارة
وزير التنمية الإدارية	الدكتور اسحق مرقة	المهندس حسني أبو عيدا	محمد عصفور
الدكتور فيصل الراوع			

هكذا في الأصل

## لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٩

قانون معدل لقانون جامعة البلقاء التطبيقية

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون جامعة البلقاء التطبيقية لسنة ١٩٩٩ )  
ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٧ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي  
قانوناً واحداً ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( والكليات  
التابعة للقوات المسلحة ) بعد عبارة (كليات المجتمع الخاصة ) الواردة  
فيها .

المادة ٣- يلغى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٥

تفنى الجامعة من جميع الضرائب والرسوم والعوائد سواء اكانت حكومية ام  
بلدية ام غيرها .

المادة ٤- تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بالغاء عبارة ( شريطة الحصول على  
الترخيص القانوني وضمن المخصصات المرصودة في موازنتها) الواردة في  
آخرها ، والاستعاضة عنها بعبارة ( وتقديم الخدمات العامة في داخل حرمها  
والكليات التابعة لها ، وتوفير المرافق الضرورية للجامعة مع تمتعها بالاعفاءات  
والتسهيلات التي تحصل عليها الجامعات الرسمية الاخرى ) .

١٩٩٩/٦/١٥

## عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء
وزير الدفاع	وزير التخطيط	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عبد الرؤوف الروابدة	مروان الحمود	الدكتور ربحا خلف	أيمن المجالي
وزير النقل ووزير البريد والاتصالات	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
جمال الصرايرة	الدكتور عبد السلام العبادي	توفيق كرشان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
وزير الخارجية	وزير الاعلام	وزير الشباب والرياضة	وزير السياحة والآثار
عبد الله الخطيب	وزير الثقافة	الدكتور محمد خير ماسر	عقل بلقاسي
وزير الداخلية	وزير المالية	وزير العمل	وزير التربية والتعليم
ليف القاضي	الدكتور ميشيل مارتق	عبد المازن	الدكتور عزت جرادات
وزير الزراعة	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المياه والري	وزير العدل
المهندس هشام الشبول	المهندس سليمان أبو عليم	الدكتور كامل محادين	الدكتور حمزة حداد
وزير التنمية الاجتماعية	وزير الصحة	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الصناعة والتجارة
وزير التنمية الإدارية	الدكتور اسحق مرقه	المهندس جميل أبو غدا	محمد صلفور

## نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩

قانون جامعة الحسين بن طلال

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون جامعة الحسين بن طلال لسنة ١٩٩٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الجامعة :	جامعة الحسين بن طلال
مجلس الامناء :	مجلس امناء الجامعة
الرئيس :	رئيس الجامعة
قانون الجامعات :	قانون الجامعات الاردنية المعمول به

المادة ٣- أ- تنشأ في المملكة جامعة تسمى (جامعة الحسين بن طلال) يكون مركزها في مدينة معان في محافظة معان .

ب- تهدف الجامعة باعتبارها مؤسسة وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ذات نفع عام الى تحقيق الغايات المنصوص عليها في قانون الجامعات .

ج- تتمتع الجامعة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة واجراء جميع التصرفات القانونية بمافي ذلك ابرام العقود والاقتراض وقبول المساعدات والتبرعات والهبات والمنح والوصايا ، ولها حق التقاضي وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المجامي العام المدني او أي محام آخر تعينه لهذه الغاية .

المادة ٤- يؤلف مجلس الامناء وفقاً لاحكام قانون الجامعات ويمارس المجلس الصلاحيات المقررة له بموجب احكام ذلك القانون .

المادة ٥- يؤلف ( مجلس الجامعة ) و ( مجلس العمداء ) للمرة الاولى بقرار من مجلس الامناء ويمارس هذان المجلسان الصلاحيات المنوطة بكل منهما بمقتضى التشريعات المعمول بها في الجامعة .

- المادة ٦- أ- الرئيس مسؤول عن ادارة شؤون الجامعة ويمارس لهذه الغاية جميع الصلاحيات المقررة لرئيس الجامعة بمقتضى قانون الجامعات .
- ب- يمارس رئيس مجلس الامناء صلاحيات الرئيس الى ان يتم تعيينه .
- ج- يمارس مجلس الجامعة صلاحيات مجلس العمداء الى ان يتم تأليفه .
- د- يمارس مجلس العمداء صلاحيات مجلس الكلية الى ان يتم تأليفه .
- هـ- يمارس مجلس الكلية صلاحيات مجلس القسم الى ان يتم تأليفه .

المادة ٧- أ- للجامعة موازنة مستقلة خاصة بها يعدها الرئيس ومجلس العمداء ويقرها مجلس الامناء بناء على توصية من مجلس الجامعة .

ب- تتألف الموارد المالية للجامعة ممايلي :-

- ١- الرسوم الجامعية .
- ٢- حصة الجامعة من حصيلة الضرائب والرسوم المقررة للجامعات الرسمية العامة .
- ٣- المنحة السنوية التي تخصص للجامعة في الموازنة العامة للدولة .
- ٤- ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة .
- ٥- الهبات والتبرعات والمنح على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير اردني .
- ٦- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الامناء .

المادة ٨- تحصل اموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٩- تعفى الجامعة من جميع الضرائب والرسوم والعوائد سواء أكانت حكومية أم بلدية أم غيرها.

المادة ١٠- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون تسري على الجامعة أحكام قانون الجامعات.

المادة ١١- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والى ان تصدر هذه الأنظمة تطبق الجامعة الأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعة الاردنية.

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

فيصل بن الحسين

١٩٩٩/٦/٢٩

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء
وزير الدفاع	وزير التخطيط	وزير الشؤون البلدية والقروية و البيئة	وزير الشؤون البلدية والقروية و البيئة
عبد الرؤوف الروابدة	مروان الحمود	الدكتور هريما خلف	الدكتور هريما خلف
وزير النقل ووزير البريد والاتصالات	وزير الأوقاف والشؤون والمقتنيات الإسلامية	وزير دولة للشؤون البرلمانية	وزير دولة للشؤون البرلمانية
جمال الصرايرة	الدكتور عبد السلام العبادي	توفيق كريشان	توفيق كريشان
وزير الخارجية	وزير الاعلام	وزير الشباب والرياضة	وزير السياحة والآثار
عبد الله الخطيب	المهندس ناصر اللوزي	الدكتور محمد خير مامسر	عقل بلتاجي
وزير الداخلية	وزير المالية	وزير العمل	وزير التربية والتعليم
نايف القاضي	الدكتور ميشيل ماروق	عبد القايض	الدكتور عزت جرادات
وزير الزراعة	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المياه والري	وزير العدل
المهندس هاشم الشبول	المهندس سليمان أبو عليم	الدكتور كامل محادين	الدكتور حمزة حداد
وزير التنمية الاجتماعية	وزير الصحة	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الصناعة والتجارة
وزير التنمية الإدارية	الدكتور اسحق مرقه	المهندس حسني أبو غيدا	محمد صبور
الدكتور فيصل الرفوع			

مكتبة

## نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٩  
قانون مؤسسة الملك الحسين بن طلال

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون مؤسسة الملك الحسين بن طلال لسنة ١٩٩٩ ) ويعمل به  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- ١- تؤسس في المملكة هيئة خيرية اجتماعية تربية انسانية تسمى ( مؤسسة  
الملك الحسين بن طلال ) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي  
واداري ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك  
الاموال المنقولة وغير المنقولة واثناء صناديق الاستثمار او المساهمة فيها واي  
صناديق اخرى يقتضيها نشاط المؤسسة وابرام العقود والاقتراض وقبول  
التبرعات والهبات والوقف والوصايا، ولها حق التقاضي وان تنيب عنها في  
الاجراءات القضائية أي محام توكله لهذه الغاية .

ب- يكون مركز المؤسسة في عمان ولها ان تنشئ فروعاً او مكاتب لها داخل  
المملكة او خارجها لمساعدتها في تحقيق اهدافها .

المادة ٣- تهدف المؤسسة الى متابعة نهج الملك الحسين في العطاء المتميز وترسيخ القيم  
الدينية والانسانية والاخلاقية والاعتدال والوسطية والتعاون في المحافظة على  
التراث الوطني وموروث الحضارة العربية والاسلامية في المجتمع الاردني وذلك من  
خلال المساهمة في مايلي :-

١- اعمال الخير والنشاطات الاجتماعية التطوعية على هدي من مبادئ الاسلام  
وبما يعزز الاستقرار الاجتماعي .

ب- اعمال التنمية في مجالاتها المتعددة بما يخدم الانسان الاردني وبيئة  
الطبيعية والحياتية .

المادة ٤- يتولى الاشراف على ادارة المؤسسة ووضع سياستها العامة مجلس امناء يعين رئيسه  
ونائبه واعضاؤه بارادة ملكية سامية .  
ويجوز اضافة او استبدال أي عضو فيه بالطريقة ذاتها .

المادة ٥- يعين بقرار من مجلس الامناء رئيس تنفيذي للمؤسسة .

المادة ٦- ١- للمؤسسة موازنة مستقلة يقدمها المدير التنفيذي ويقرها مجلس الامناء .

ب- تتكون الموارد المالية للمؤسسة ممايلي :-

- ١- التبرعات والهبات والوقفيات التي يوافق عليها مجلس الامناء .
- ٢- ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة وحقوق الملكية الفكرية التي تملكها  
المؤسسة او الموقوفة عليها .
- ٣- عوائد مشاريع المؤسسة والصناديق التي تملكها او التابعة لها او التي  
تساهم فيها .
- ٤- أي موارد اخرى يوافق عليها مجلس الامناء .

المادة ٧- تعفى المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم والعوائد الحكومية والبلدية ورسوم  
طوابع الواردات .

المادة ٨- يصدر مجلس الامناء التعليمات المتعلقة بمايلي :-

- ١- الاجراءات الخاصة باجتماعات مجلس الامناء والنصاب القانوني اللازم  
لانعقادها واتخاذ القرارات فيها .
- ب- مهام وصلاحيات المدير التنفيذي للمؤسسة وتعيين الجهاز التنفيذي اللازم  
لاعمالها ومسؤوليات هذا الجهاز .

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

ج- أنشطة المؤسسة والصناديق التابعة لها وتأسيس فروعها وتشكيل اللجان المنبثقة عنها وتحديد مهام وصلاحيات الفروع واللجان والأجهزة التابعة لها بما في ذلك تفويض الصلاحيات التي يقتضيها قيامها بمسؤولياتها.

د- قبول اندماج أي مؤسسات خيرية أو تنمية اجتماعية قائمة تتطابق أهدافها مع أهداف هذه المؤسسة.

هـ- أي أمور تنظيمية وإدارية ومالية وإعلامية يتطلبها عمل المؤسسة وفروعها.

المادة ٩ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٠- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

١٩٩٩/٦/٢٩ فيصل بن الحسين

نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
أمين المجالي	وزير التخطيط	وزير الدفاع	عبد الرؤوف الروابدة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات	جمال الصرايرة
وزير الدولة للشؤون البرلمانية	الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الإعلام	وزير الخارجية
عقل بلتاجي	الدكتور محمد خير مامسر	وزير الثقافة	عبد الله الخطيب
وزير التربية والتعليم	وزير العمل	وزير المالية	وزير الداخلية
الدكتور عزت جرادات	عبد الحافظ	الدكتور ميشيل مارتو	نائب القاضي
وزير العدل	وزير المياه والري	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الزراعة
الدكتور حمزة حداد	الدكتور كامل محادين	المهندس سليمان أبو عليم	المهندس هاشم الشبول
وزير الصناعة والتجارة	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الصحة	وزير التنمية الاجتماعية
محمد عصفور	المهندس حسني أبو غيدا	الدكتور اسحق مرقه	وزير التنمية الإدارية
			الدكتور فيصل الرفوع

## نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٩

نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني

المادة ١- يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني لسنة ١٩٩٩ ) ويقرأ مع النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي وماطرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (١٥) من النظام الاصلي بإضافة الفقرة (د) بالنص التالي اليها:-

د- يصرف دواء الانسولين للأطفال غير المؤمنين حتى سن الخامسة عشرة من العمر والمصابين بمرض السكري من النوع الاول بنفس الأسس المطبقة على المشتركين والمتنفعين شريطة عدم انتفاعهم بأي نوع من أنواع التأمينات الصحية الاخرى .

١٩٩٩/٦/٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير المالية بالوكالة الدكتور ريماء خلف	نائب رئيس الوزراء وزير المالية بالوكالة الدكتور ريماء خلف	نائب رئيس الوزراء وزير المالية بالوكالة الدكتور ريماء خلف	نائب رئيس الوزراء وزير المالية بالوكالة الدكتور ريماء خلف
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الإعلام ووزير الثقافة المهندس ناصر اللوزي	وزير الإعلام ووزير الثقافة المهندس ناصر اللوزي	وزير الإعلام ووزير الثقافة المهندس ناصر اللوزي	وزير الإعلام ووزير الثقافة المهندس ناصر اللوزي
وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات
وزير العدل الدكتور حمزة حداد	وزير العدل الدكتور حمزة حداد	وزير العدل الدكتور حمزة حداد	وزير العدل الدكتور حمزة حداد
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو شيدا	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو شيدا	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو شيدا	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو شيدا
وزير الصناعة والتجارة محمد عصفور	وزير الصناعة والتجارة محمد عصفور	وزير الصناعة والتجارة محمد عصفور	وزير الصناعة والتجارة محمد عصفور
وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول
وزير السياحة والآثار الدكتور محمد خير مامس	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد خير مامس	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد خير مامس	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد خير مامس
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة دولة للشؤون البرلمانية ووزير العمل بالوكالة عليان كريسنان

هكذا في الأصل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٥٦) تاريخ ١٩٩٩/٥/٢٩ بموضوع اتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل والبروتوكول التي تم التوقيع عليهما بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٠ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند بصيغتها التالية:

## اتفاقية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة جمهورية الهند

بشأن تجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند رغبة منهما في ابرام اتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وبقصد تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين

قد اتفقتا على ما يلي :

## المادة ( ١ )

نطاق الاتفاقية فيما يتعلق بالأشخاص

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليتهما

أبجدية  
أبجدية  
أبجدية

## المادة (٢)

الضرائب المشمولة في الاتفاقية

١. تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل بالنسبة عن أي من الدولتين المتعاقبتين أو وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية ، بصرف النظر عن طريقة فرضها .
٢. تعتبر ضريبة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب المتحققة على الأرباح من التصرف في الأموال المنقولة ، وغير المنقولة ، والضرائب على مجموع مبالغ الأجور أو الرواتب المدفوعة من قبل مشاريح .
٣. ان الضرائب الحالية والتي تطبق عليها الاتفاقية على وجه الخصوص هي :

أ - في الأردن :

١ ضريبة الدخل

٢ ضريبة التوزيع

٣ ضريبة الخدمات الاجتماعية

( يشار إليها فيما يلي " بالضريبة الأردنية " )

ب - في الهند :

ضريبة الدخل ، بما في ذلك أي ضريبة اضافية

( ويشار إليها فيما يلي " بالضريبة الهنديه " )

٤. تطبق هذه الاتفاقية أيضا على أية ضرائب مطابقة أو مماثلة بشكل جوهري المفروضة بعد توقيع الاتفاقية بالاضافة الى الضرائب الحالية أو بدلا منها ، المشار إليها في الفقرة (٣) . تبلغ السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقبتين ( السلطات المتعاقدة الأخرى ) عن التغييرات الهامة التي أجريت على قوانينها الضريبية المرعية .

هكذا في الأصل

## المادة (٣)

تعريفات عامه

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، وما لم يتطلب السياق غير ذلك :

أ - تعني عبارة " الأردن " أراضي المملكة الأردنية الهاشمية والمياه الإقليمية الأردنية والمجال الجوي فوقه ، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود المياه الإقليمية الأردنية ، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه ، والتي عينت أو يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وبما يتفق مع القانون الدولي كمنطقة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية سواء حيه أو غير حيه ؛

ب - تعني كلمة " الهند " إقليم الهند ويشمل البحر الاقليمي والمجال الجوي فوقه ، وكذلك أي منطقة بحرية أخرى يكون للهند عليها حقوق سيادة ، وحقوق أخرى وتقع ضمن سلطاتها ، وفقاً للقانون الهندي وفقاً للقانون الدولي ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القانون البحري ؛

ج - تشمل كلمة " شخص " الفرد والشركة وهيئة من الأشخاص وأي كيان آخر يعامل كوحدة خاضعة للضريبة بموجب قوانين الضريبة النافذة في الدولة المتعاقدة المعنية ؛

د - تعني كلمة " شركة " أي مجموعة أشخاص أو أي وحدة تعامل لأغراض الضريبة كهيئة ذات شخصية اعتبارية ؛

هـ - تعني عبارة " مشروع الدولة المتعاقدة " ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التعاقب مشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

و - تعني عبارة " النقل الدولي " أي نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة تشغل من قبل مشروع مقيم في دولة متعاقدة ، ولا يدخل في هذا المفهوم عندما تشغل السفينة أو الطائرة في رحلات داخلية في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط ؛

ز - تعني عبارة " السلطه المختصة " :

في الأردن : وزير المالية أو من يفوضه ؛

في الهند : الحكومة المركزية في وزارة المالية ( دائرة الإيرادات ) أو من يمثلها ؛

ح - تعني كلمة " مواطن " :

١ أي فرد يحمل جنسية الدولة المتعاقدة ؛

٢ أي شخص قانوني أو شركة أشخاص أو شركة مساهمة تستند وضعها ذاك من القانون الساري المفعول في الدولة المتعاقدة ؛

ط - تعني عبارة " سنة مالية " :

١ في حالة الأردن " السنة " كما هي معرفة في المادة (٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧ لسنة ١٩٨٥) ؛

٢ في حالة الهند " السنة السابقة " كما هي معرفه بموجب الفصل (٣) من قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦١ .

ك - تعني كلمة "ضريبة" الضريبة الأردنية أو الضريبة الهندية ، كما يتطلبه السياق ولكن لا تشمل أي مبلغ قابل للدفع فيما يتعلق بالتخلف أو التجاوز المتصل بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية أو التي تمثل عقوبة أو غرامة مفروضة متعلقة بهذه الضرائب ،

ل - تعني عبارة "الدولة المتعاقد" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية الهند كما يقتضي السياق .

٢ - فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة ، يكون لأي تعبير لم يجر تعريفه في هذه الاتفاقية ذات المعنى الذي يعنيه في قوانين الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب موضوع هذه الاتفاقية ، ما لم يدل السياق غير ذلك .

## المادة (٤)

## المقيم

- ١ - لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون بموجب قوانين هذه الدولة خاضعاً للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مركز إدارته أو أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة ، لكن لا يشمل هذا المفهوم أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة بالنظر فقط إلى دخل من مصادر في تلك الدولة .
- ٢ - إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين فيحدد وضعه كالاتي :
  - أ - يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم ، وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدين فيعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي تربطها بها روابط شخصية واقتصادية أوثق (مركز مصالح حيوية) ؛
  - ب - إذا تعلل تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية ، وإذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدين فإنه يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها إقامة معتادة ؛
  - ج - إذا كان يقيم عادة في كلتا الدولتين المتعاقدين أو لا يقيم في أي منهما ، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون أحد مواطنيها ؛
  - د - إذا كان مواطناً في كلتا الدولتين أو لم يكن مواطناً في أي منهما ، تحل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين المسألة باتفاق متبادل .
- ٣ - إذا اعتبر شخص من غير الأفراد ، واستناداً لأحكام الفقرة (١) ، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين ، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة التي يوجد فيها مركز إدارته الفاعله . وإذا تعلل تحديد الدولة التي يوجد بها مركز إدارته الفاعله ، تحل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين المسألة باتفاق متبادل .

## المادة (٥)

## المنشأة الدائمة

- ١- لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " مكان ثابت للعمل التجاري الذي من خلاله يزاول النشاط التجاري للمشروع كليا أو جزئيا .
- ٢- تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص :
- أ - مكان الإدارة ؛
- ب - الفرع ؛
- ج - المكتب ؛
- د - المصنع ؛
- هـ - المشغل ؛
- و - المنجم ، أو بئر البترول أو الغاز ، أو المنحجر أو أي مكان آخر لاكتشاف واستغلال واستخراج المصادر الطبيعية ؛
- ز - منافذ البيع ؛
- ح - مستودع يعود لشخص يقدم تسهيلات تخزين للآخرين ؛
- ط - المزرعة والحقول المزروعة أو مكان آخر تزاوّل فيه الزراعة والتجريب والحقول المزروعة أو النشاطات المتعلقة بذلك .
- ٣- موقع البناء أو الانشاء أو مشروع التجميع أو التركيب أو أي نشاطات اشرافيه لها علاقه بنفس المشروع بشكل منشأة دائمة فقط في حال استمرار هذا الموقع أو المشروع أو النشاط لأكثر من ستة أشهر .
- ٤- يعتبر المشروع بأنه يملك منشاه دائمه في الدوله المتعاقده وأنه يزاول عملا تجاريا من خلال هذه المنشأة الدائمة اذا كان يقدم خدمات أو تسهيلات أو يزود مباني وتجهيزات وماكانات بالأجبار تستخدم أو مستخدم للتقيب أو استخراج أو استغلال الزيوت المعدنية في تلك الدولة .

- ٥- باستثناء الأحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " ما يلي :
- أ - استعمال التسهيلات فقط لأغراض التخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع التجارية العائده للمشروع ؛
- ب - الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع العائده للمشروع فقط لغايات التخزين أو العرض أو التسليم ؛
- ج - الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع العائده للمشروع فقط لغايات معالجتها ونتاجها من قبل مشروع آخر ؛
- د - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لشراء السلع أو البضائع التجارية أو لجمع المعلومات لأغراض المشروع ؛
- هـ - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط للقيام بأي نشاط آخر متعلق بالمشروع ذي طبيعته تحضيرية أو مساعدة ؛
- و - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري فقط من أجل تجميع النشاطات المذكوره في الفقرات الفرعية من ( أ - هـ ) من هذه الفقرة شريطة أن يكون النشاط الناتج من عملية التجميع هذه ذا صفة تحضيرية أو مساعدة .
- ٦- بغض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين ( ١ - ٢ ) من هذه المادة اذا قام شخص بالتصرف بالنيابة عن مشروع - باستثناء الوكيل المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة (٨) من هذه المادة - ولديه سلطة ويمارس بالعاده ابرام العقود باسم المشروع ، يعتبر هذا المشروع أن لديه منشاه دائمه في تلك الدوله فيما يتعلق بأي نشاطات يقوم بها ذلك الشخص من أجل المشروع ، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص مقتصره على تلك النشاطات المنصوص عليها في الفقرة (٥) اذا كانت قد جرت ممارستها من خلال مركز ثابت للعمل لا تجمل من هذا المكان الثابت منشاه دائمه بموجب أحكام تلك الفقرة .

٥٧ مع عدم الاختلال بالأحكام السابقة من هذه المادة يعتبر مشروع التأمين لدولة متعاقده باستثناء ما يتعلق بإعادة التأمين ، أن له منشأ دالمة في الدولة المتعاقده الأخرى إذا كان يحصل أقساط التأمين في أرض تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو يزمن على المخاطر الموجودة في تلك الدولة من خلال شخص ليس وكيلا ذا وضع مستقل وتسري عليه أحكام الفقرة (٨) .

٥٨ لا يعتبر المشروع أن له منشأ دالمة في الدولة المتعاقده بمجرد قيامه بأعمال تجارية في تلك الدولة المتعاقدة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر له وضع مستقل عن المشروع شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف الإعتيادي في مصالحهم وأعمالهم الخاصة . على أية حال ، عندما تكون نشاطات ذلك الوكيل مكرسه كليا أو بشكل شبه كلي بالنسبة عن هذا المشروع فإنه لا يعتبر وكيلا ذا وضع مستقل ضمن معنى هذه الفقرة .

٥٩ أن حقيقة كون الشركة المقيمة في دولة متعاقده تسيطر أو يسيطر عليها من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقده الأخرى ( سواء من خلال منشأة دالمة أو غير ذلك ) لا يجعل أي من الشركتين منشأة دالمة للأخرى .

## المادة (٦)

## الدخل من ملكية الأموال غير المنقولة

١. يمكن أن يخضع الدخل المتأتي لشخص مقيم في الدولة المتعاقده من ملكية الأموال غير المنقولة ( بما فيها الزراعة والحراج ) الموجودة في الدولة المتعاقده الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقده الأخرى .
٢. يكون لعبارة " الأموال غير المنقولة " المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة المتعاقده التي توجد فيها الملكية مدار البحث . وتشمل هذه العبارة في أي حال ، الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة بالتعريف كالحیوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتجريح التي تطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق في دفعات متفرقة أو ثابتة مقابل تشغيل أو الحق في تشغيل الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية ، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات والآليات من الأموال غير المنقولة .
٣. تطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر .
٤. تطبق أحكام الفقرتين ( ٣، ١ ) كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة لاجاز خدمات شخصيه مستقلة .

## المادة (٧)

## الأرباح التجارية والصناعية

١. تخضع أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يزاول المشروع نشاطا تجاريا أو صناعيا في الدولة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة. إذا كان المشروع يزاول نشاطا على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى إلى تلك المنشأة الدائمة.
٢. مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) إذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين يزاول عملا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة في كل من الدولتين المتعاقدين تحدد كما لو كانت مشروعا مستقلا يمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا تحت نفس الظروف أو في ظروف مماثلة ويتعامل كليا بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
٣. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتنزيل المصاريف التي انفقت لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التشغيلية والمصاريف الإدارية العامة التي انفقت سواء في الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر، وذلك وفق أحكام وضمن حدود قوانين الضريبة في تلك الدولة.
٤. أن مجرد شراء السلع أو البضائع التجارية من قبل المنشأة الدائمة لحساب المشروع لا يكون بمجذ ذاته أرباحا للمنشأة الدائمة.
٥. لأغراض الفقرات السابقة، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة ستويا ما لم يكن هناك أسباب سليمة وكافية لعمل خلاف ذلك.
٦. إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناوبها على الأفراد مراد أخرى في هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

## المادة (٨)

## الشحن والنقل الجوي

١. أن أرباح مشروع الدولة المتعاقدة من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
٢. لأغراض هذه المادة، الأرباح الناتجة من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تعني الأرباح المتحققة لمشروع كما هو وارد في الفقرة (١) بواسطة البحر أو الجو على التوالي، من نقل المسافرين والبضائع والحيوانات أو البضائع التي يقوم بها مالكو أو مستأجرو السفن والطائرات وتشمل:
  - أ- بيع التذاكر لغرض النقل بالنياحه عن مشاريع أخرى؛
  - ب- أي نشاط آخر مرتبط مباشرة بهذا النقل؛
  - ج- تأجير السفن أو الطائرات عرضيا لأي نشاط مرتبط مباشرة بمثل هذا النقل.
٣. أن أرباح مشروع الدولة المتعاقدة الوارد في الفقرة (١) الناشئة من استعمال وصيانة أو تأجير الحاويات (بما في ذلك القاطرات والمراكب وأي معدات لها علاقه بنقل الحاويات) المستخدمة والمتعلقة بتشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
٤. أن أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة تطبق على الأرباح الناتجة من خلال المشاركة في تجمع أو عمل مشترك أو من تشغيل رقم ورمز مشترك أو من وكالة تشغيل عالمية.
٥. لأغراض هذه الاتفاقية، تعتبر الفوائد الناجمة عن الأموال المتعلقة بتشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي أرباحا متحققة من تشغيل هذه السفن والطائرات، ولا تطبق أحكام المادة (١١) (الفوائد) فيما يتعلق بهذه الفوائد.
٦. أن المكاسب المتحققة لمشروع دولة متعاقدة الوارد في الفقرة (١) من التصرف بالسفن والطائرات والحاويات المملوكة والمشغلة من قبل مشروع - تخضع الدخل المتحقق منه في تلك الدولة فقط - تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

٧. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرات السابقة من هذه المادة ، يمكن إخضاع الدخل المتحقق لمشروع الدولة المتعاقدة من تشغيل السفن بين مرافئ الدولة المتعاقدة الأخرى ومرافئ دولة ثالثة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، ولكن تخفيض الضريبة المفروضة في الدولة المتعاقدة الأخرى بمبلغ يساوي ٥٠٪ من ذلك المصدر .

## المادة (٩)

## المشاريع المتداخلة

١. إذا: -

أ- ساهم مشروع لأحدى الدولتين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو

ب- ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى .

وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي مشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يحققها بسبب هذه الشروط يمكن احتسابها ضمن أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

٢. إذا كانت دولة متعاقدة تضمن أرباح مشروعها - وتفرض الضريبة تبعاً لذلك - أرباحاً حوسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبياً فيها ، وكانت تلك الأرباح المضمنة يمكن أن تكون قد تأتت لمشروع الدولة الأولى إذا كانت الشروط التي تمت بين هذين المشروعين شروطاً تتم بين مشاريع مستقلة ، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملائم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتشاور عند الضرورة .

## المادة (١٠)

## أرباح الأسهم

١. أن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
٢. وعلى أية حال ، يمكن إخضاع أرباح الأسهم لتلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دافعة الأرباح مقيمة فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المالك المستفيد لأرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز (١٠) بالمائة من المبلغ الاجمالي لأرباح الأسهم .

أن هذه الفقرة لا تؤثر على فرض الضريبة على الشركة عن الأرباح التي دفعت عنها أرباح الأسهم تلك .

٣. تعني كلمة ( أرباح الأسهم ) على الوجه الذي استعملت فيه في هذه المادة الدخل من حصص الأرباح ، أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بديون ، كذلك المشاركة في الأرباح ، والدخل من حقوق المساهمة التي تخضع للمعاملة الضريبية كدخل من أسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها .
٤. لا تسري أحكام الفقرتين (١، ٢) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم والمقيم في دولة متعاقدة يقوم بأعمال تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، أو يزدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها : وكانت ملكية الأسهم المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت ، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب مقتضى الحال .

٥. في الحالة التي تجني فيها شركة مقيمة في دولة معاهدة دخلا أو ارباحا من الدولة المتعاقدة الاخرى ، فان هذه الدولة المتعاقدة الاخرى يمكن الا تفرض اي ضريبة على ارباح الاسهم المدفوعة من قبل الشركة الا بالقدر الذي تكون فيه ارباح الاسهم مدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى ، وكانت ارباح الاسهم المدفوعة مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت الموجود في الدولة الاخرى ، ولا تخضع ارباح الشركة غير الموزعة الى ضريبة على الارباح غير الموزعة ، حتى ولو كانت ارباح الاسهم المدفوعة او ارباح الاسهم غير الموزعة تتكون بشكل كامل او جزلي من دخل او ارباح ناشئة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى .

#### المادة (١١) الفائدة

١. ان الفائدة الناشئة في دولة معاهدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى يمكن ان تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى .

٢. وعلى اية حال ، فانه يمكن اخضاع الفائدة المذكورة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقا لقوانين تلك الدولة ، واذا كان المستلم هو المالك المستفيد للفائدة فان الضريبة المفروضة على هذا الوجه ، يجب الا تتجاوز (١٠) بالمائة من مقدار إجمالي الفائدة .

على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين التوصل الى صيغة لتطبيق هذا الشرط وذلك من خلال اتفاق متبادل .

٣. بعض النظر عن احكام الفقرة (٢) فان الفائدة الناشئة في دولة معاهدة تعفى من الضريبة في تلك الدولة شريطة ان تنتمي ويكون المستفيد منها ومملوكة من قبل :-

- الدولة المتعاقدة الاخرى او وحداتها السياسية او سلطة محلية فيها ، او
- البنك المركزي في الدولة المتعاقدة الاخرى ، او اي بنك اخر او مؤسسات / وكالات مالية حكومية من الممكن الاتفاق عليها بشكل متبادل بين الدولتين المتعاقدين .

٤. تعني كلمة ( الفائدة ) عند استعمالها في هذه المادة الدخل المتأتي من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن او غير مؤمن برهن وسواء كان للدائن حق الاشراك في ارباح الدين او لم يكن له هذا الحق ، وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأتي من الاسهم الحكومية والدخل المتأتي من السندات والاسهم بما فيها اية اقساط او جوائز مرتبطة بهذه الاسهم الحكومية والسندات وسائر الاسهم . ولا تعتبر فائدة لغايات تطبيق هذه المادة المبالغ المفروضة كمعقوبه على تأخير الدفع .

٥. لا تطبق احكام الفقرتين (٢،١) اذا كان المالك المتفع للفائدة والمقيم في دولة معاهدة يتنصر عملا تجاريا في الدولة المتعاقدة الاخرى حيث تنشأ الفائدة من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى ، او اذا كان ذلك المالك المتفع يتجزئ في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها . وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة منها متصلة اتصالا وثيقا بالمنشأة الدائمة او المركز الثابت .

٦. ففي مثل هذه الحالة تطبق احكام المادتين (٧) و (١٤) حسب مقتضى الحال . تعتبر الفوائد انما نشأت في دولة معاهدة اذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها او احدى وحداتها السياسية او سلطة محلية او احد مقيميها .

وعلى اية حال ، اذا كان الشخص دافع الفائدة ، وبعض النظر عما اذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة او غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة او مركزا ثابتا ذا صلة وثيقة بالديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت تلك الفائدة ، فان مثل هذه الفائدة تعتبر انما نشأت في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها المنشأة الدائمة او المركز الثابت .

٧. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع الفائدة والمالك المتفع بها او بين كليهما وبين شخص اخر ، اذا كان مقدار هذه الفائدة بالنظر الى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الاشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة الخاصة ، فان احكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الاخير المذكور وفي مثل هذه الحالة فان الجزء الفائض من الدفعات يبقى خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الاخذ بعين الاعتبار الاحكام الاخرى لهذه الاتفاقية .

هكذا في الأصل

## المادة (١٢)

## حقوق الاختراع والاجور عن

## الخدمات التقنية

١. ان حقوق الاختراع او الاجور عن الخدمات التقنية الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى.
٢. وعلى اية حال ، فانه يمكن اخضاع حقوق الاختراع هذه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ، وفقا لقوانينها ، ولكن اذا كان المستلم هو المالك المستفيد لحقوق الاختراع والاجور عن الخدمات التقنية فان الضريبة المفروضة في هذه الحالة يجب ان لا تتجاوز (٢٠) بالمائة من القيمة الاجالية لحقوق الاختراع او الاجور عن الخدمات التقنية.
٣. ا- تعني عبارة "حقوق الاختراع" حين استعمالها في هذه المادة المبالغ المقبوضة من أي نوع كعوض عن استعمال او الحق في استعمال حقوق التأليف او الطبع لأي انتاج ادبي او فني او علمي بما في ذلك الافلام السينمائية ، والافلام او الاشرطة او أي وسيلة اخرى لاعادة الانتاج للتلفزيون او الاذاعة ، اية براءة اختراع او علامة تجارية واي تصميم او نموذج او خطة او تركيب سرية او التاج او أي معدات صناعية او تجارية او علمية او اية معلومات تتعلق بالصناعة او التجارة او الخبرة العلمية .
- ب- تعني عبارة "اجور عن الخدمات التقنية" المبالغ المقبوضة من أي نوع كعوض عن تأدية خدمات ادارية وتقنية واستشارية بما في ذلك تقديم الخدمات التي يقوم بها التقنيون او اشخاص اخرون ، ولا تشمل المبالغ المقبوضة عن الخدمات المذكورة في المادتين (١٤ و ١٥) من هذه الاتفاقية .
٤. لا تطبق احكام الفقرتين (١ و ٢) من هذه المادة اذا كان المالك المنتفع لحقوق الاختراع او الاجور عن الخدمات التقنية والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملا تجاريا او صناعيا في الدولة المتعاقدة الاخرى حيث نشأت حقوق الاختراع او الاجور عن الخدمات التقنية من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الاخرى او ينجز فيها خدمات

- شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له وكان الاختراع او اجور الخدمات التقنية او ملكيتها التي دفع عنها العرض متصلة اتصالا وثيقا بتلك المنشأة الدائمة او ذلك المركز الثابت ففي مثل هذه الحالة يجري تطبيق احكام المادتين (٧) و (١٤) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال .
٥. تعتبر حقوق الاختراع والاجور عن الخدمات التقنية الها نشأت في دولة متعاقدة اذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها ، او احدى وحداتها السياسية ، او سلطة محلية فيها ، او احد مقيميها .
- وعلى اية حال ، اذا كان الشخص دافع حقوق الاختراع او الاجور عن الخدمات التقنية وبغض النظر عما اذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة او غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة او مركزاً ثابتاً ذا صلة بالالتزام بدفع حقوق الاختراع او الاجور عن الخدمات التقنية التي نشأت وتحملت هذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت تلك الحقوق فان هذه الحقوق تعتبر انها نشأت في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها المنشأة الدائمة او المركز الثابت .
٦. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع حقوق الاختراع والمالك المنتفع او بين كليهما وبين شخص اخر ، اذا كان مقدار حقوق الاختراع او الاجور عن الخدمات التقنية بالنظر الى الاستعمال او الحق في المعلومات الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه بين الاشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقات الخاصة ، لان احكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الاخير المذكور ، ففي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاحكام الاخرى لهذه الاتفاقية .

## المادة (١٣)

## الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقده من نقل ملكية الاموال غير المنقولة كما عرفت في المادة (٦) والموجودة في الدولة المتعاقده الاخرى يمكن اخضاعها ايضا في هذه الدولة المتعاقده الاخرى .
٢. الأرباح المتأتية من نقل ملكية الاموال المنقولة التي تشكل جزءا من الملكية التجارية والصناعية لمنشأة دائمة والتي يملكها مشروع في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الاخرى او من نقل ملكية اموال منقولة تخص مركزا ثابتا يعود الى شخص مقيم في دولة متعاقده وموجوده في الدولة المتعاقدة الاخرى لغايات انجاز خدمات شخصية مستقلة ، فان هذه الأرباح المتأتية من نقل ملكية المنشأة الدائمة ( سواء لوحدها او مع المشروع بأكمله ) او من نقل ملكية المركز الثابت يمكن ان تخضع ايضا للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى .
٣. الأرباح المتأتية لمشروع دولة متعاقده من نقل ملكية السفن او الطائرات التي تشغل في النقل الدولي او الاموال المنقولة التي تخص تشغيل تلك السفن او الطائرات تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة .
٤. الأرباح المتأتية من نقل ملكية اسهم راس مال شركة تتكون ملكيتها بشكل مباشر او غير مباشر وبشكل رئيسي من اموال غير منقولة موجودة في دولة متعاقدة يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة .
٥. الأرباح المتأتية من نقل ملكية أي ملكية بخلاف الواردة في الفقرات (١، ٢، ٣، ٤) تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون ناقل الملكية مقيما فيها ، شريطة ان يكون هذا المقيم خاضعا للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة ، واذا كان الشخص المقيم غير خاضع للضريبة في تلك الدولة فان هذه الأرباح يمكن ان تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى .

## المادة (١٤)

## الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية او نشاطات اخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ، عدا عن الاحوال التالية حيث يمكن اخضاع مثل هذا الدخل للضريبة ايضا في الدولة المتعاقدة الاخرى .
  - أ- اذا كان لديه مركز ثابت بشكل منتظم في الدولة المتعاقدة الاخرى لغرض تأدية خدماته ، في هذه الحالة يمكن اخضاع مثل هذا الدخل للضريبة ولكن بالقدر الذي يعزى الى ذلك المركز الثابت ؛ او
  - ب- اذا كانت اقامته في الدولة الاخرى لمدة او لمدد تبلغ في مجملها (١٨٣) يوما او اكثر في أي اثني عشر شهرا تبدأ او تنتهي في السنة المالية المعنية ، في هذه الحالة يمكن اخضاع الدخل بالقدر الذي تأتي من نشاطاته المؤداة في تلك الدولة الاخرى للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى ؛ او
  - ج- اذا كانت المخصصات مقابل نشاطاته في الدولة المتعاقدة الاخرى مدفوعة من قبل مقيم في تلك الدولة المتعاقدة او تتحملها منشأة دائمة او مركز ثابت موجود في تلك الدولة المتعاقدة وتتجاوز المخصصات في السنة المالية ما يعادل مبلغ (٢٠٠٠) دولار امريكي .
٢. تشمل عبارة (الخدمات المهنية) بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية والادبية والفنية والزبورية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين والجراحين واطباء الاسنان والمحاسبين .

مكتبة الفيل

## المادة (١٥)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦)، (١٨)، (١٩) تخضع الرواتب والاجور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الضرائب في هذه الدولة فقط ما لم يمارس الاستخدام في الدولة المتعاقدة الاخرى ، لذا مرس هذا النشاط في الدولة المتعاقدة الاخرى فان المبالغ المتأتية من هذا النشاط يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى .
٢. بغض النظر عن احكام الفقرة (١) ، فان المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مرس في الدولة المتعاقدة الاخرى يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الاولى المذكورة اذا :-
  - أ- كان موجودا مستلم المخصصات في الدولة الاخرى لمدة او مدد لا تتجاوز مجموعها (١٨٣) يوما في أي اثني عشر شهرا تبتدىء او تنتهي في السنة المالية المعنية ، و
  - ب- كانت المخصصات قد دفعت من قبل او بالنيابة عن مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى ، و
  - ج- كانت المخصصات لا تحملها منشأة دائمة او مركز ثابت يملكها مستخدم في الدولة المتعاقدة الاخرى .
٣. بغض النظر عن الاحكام السابقة لهذه المادة ، فان المخصصات المتأتية من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة او طائرة يشغلها مشروع مقيم في دولة متعاقدة في النقل الدولي تخضع فقط في تلك الدولة المتعاقدة .

## المادة (١٦)

مكافآت اعضاء مجلس الادارة

مكافآت اعضاء مجلس الادارة وغيرها من الدفعات المماثلة التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا بمجلس ادارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الاخرى يمكن اخضاعها للضريبة في تلك الدولة الاخرى .

## المادة (١٧)

الفنانين والرياضيين

١. بغض النظر عن احكام المادتين (١٤) و (١٥) فان الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقدة من اعمال الترفيه والتسلية ، مثل المسرح والسينما والاذاعة والتلفزيون والموسيقى ، او الرياضة من نشاطاته الشخصية تلك الممارسة على هذا الوجه في الدولة المتعاقدة الاخرى ، يمكن ان يخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
٢. اذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود الى الفنان او الرياضي نفسه وانما يعود الى شخص اخر ، وبغض النظر عن احكام المواد (٧) و (١٤) و (١٥) فان ذلك الدخل يمكن ان يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نفذ فيها هذا النشاط .
٣. لا تطبق احكام الفقرتين (١) و (٢) على الدخل المتحقق الذي يجنيه فنانون او رياضيون من نشاطات مؤداه في دولة متعاقدة اذا كانت الزيارة الى تلك الدولة بموله بشكل اساسي من احدى الدولتين المتعاقدين او كليهما او من وحدات سياسية او سلطات محلية فيها . في مثل هذه الحالة يخضع الدخل للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون الفنان او الرياضي مقيما فيها .

مكتبة من الأهل

## المادة (١٨)

## الرواتب التقاعدية

١. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩)، فإن الرواتب التقاعدية واية مخصصات مماثلة مدفوعة الى مقيم في دولة متعاقدة مقابل خدمة سابقة تخضع للضريبة فقط في الدولة التي يكون المستفيد من الراتب التقاعدي مقيماً فيها.
٢. بغض النظر عن احكام الفقرة (١)، فإن الرواتب التقاعدية المدفوعة والمبالغ الاخرى المعينة بموجب خطة عامه والتي هي جزء من نظام الضمان الاجتماعي في الدولة المتعاقدة او احدى وحداتها السياسية او سلطاتها المحلية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

## المادة (١٩)

## الخدمة الحكومية

١. أ- المخصصات، عدا عن راتب التقاعد، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة او احدى وحداتها السياسية او من قبل سلطاتها المحلية الى فرد لقاء خدمات مؤداه لهذه الدولة او احدى وحداتها او سلطاتها تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط.
- ب- وعلى اية حال، تخضع هذه المخصصات للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى فقط اذا كانت الخدمات مؤداه في الدولة الاخرى وكان المستفيد مقيماً في الدولة الاخرى الذي هو :-
- ١- احد مواطنيها ؛ او
- ٢- لم يصبح مقيماً في الدولة الاخرى فقط لاغراض تأدية تلك الخدمات .

٢. أ- ان أي راتب تقاعدي مدفوع من قبل او من اموال دولة متعاقدة، او احدى وحداتها السياسية او سلطاتها المحلية الى فرد لقاء خدمات ادائها لتلك الدولة او احدى وحداتها او سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
- ب- وعلى اية حال، فإن الراتب التقاعدي المذكور آنفا يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كان ذلك الفرد مقيماً في تلك الدولة او احد مواطنيها .

٣. تطبق احكام المواد (١٥) و (١٦) و (١٨) على المخصصات والرواتب التقاعدية المدفوعة لقاء خدمات مؤداه بشكل متصل بعمل تجاري او صناعي تقوم به دولة متعاقدة او احدى وحداتها السياسية او سلطة محلية فيها .

## المادة (٢٠)

## الطلاب والتلاميذ المتدربون

١. الطالب او التلميذ المتدرب في دولة متعاقدة الذي كان للتدريس قبل اقامته في هذه الدولة مقيماً في الدولة المتعاقدة الاخرى والذي هو موجود في الدولة المتعاقدة فقط لغايات التعلم او التدريب، يعفى من الضريبة في تلك الدولة على :-
- أ- المبالغ التي يجولها له اشخاص مقيمون خارج الدولة المتعاقدة ولاغراض معيشته وتعليمه أو تدريبه ؛ و
- ب- المخصصات من العمل في تلك الدولة بمبلغ لا يتجاوز (٥٠٠) دولار امريكي او ما يعادلها خلال اية سنة مالية، وذلك حسب مقتضى الحال، شريطة ان يكون هذا العمل متعلقاً مباشرة بدراسه او يقوم به لاغراض معيشته .
٢. تمتد الفائدة من هذه المدة فقط لمدة من الوقت معقوله او يحتاجها بالعادة لينهي التعليم او التدريب الذي يقوم به، ولكن ولا باي حال يتمتع فرد بترايا هذه المادة لمدة اكثر من خمس سنوات متعاقبة من تاريخ وصوله الاول الى الدولة المتعاقدة الاخرى .

## المادة (٢١)

## الاساتذة والمعلمون والباحثون

١. الاستاذ او المعلم في دولة متعاقدة الذي كان قبل زيارته هذه الدولة مقيما في الدولة المتعاقدة الاخرى وكانت زيارته لاغراض التعليم او البحث او كليهما في جامعة او كلية او مدرسة او معهد موافق عليه يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الاولى عن اية مخصصات تلقاها عن هذا التعليم او البحث لمدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ وصوله الى الدولة الاولى.
٢. لا تطبق هذه المادة على الدخل من البحث ، اذا كان القيام بهذا البحث اصلا من اجل المنفعة الخاصة لشخص او اشخاص معينين .
٣. لاغراض هذه المادة والمادة (٢٠) يعتبر الفرد انه مقيم في دولة متعاقدة اذا كان مقيما في هذه الدولة في السنة المالية التي قام بها بزيارة الدولة المتعاقدة الاخرى او في السنة التي تسبق هذه السنة المالية مباشرة .
٤. لاغراض الفقرة (١) تعني عبارة " معهد موافق عليه " معهد تم الموافقة عليه بهذا الشأن من قبل السلطة المختصة في الدولة المعنية .

## المادة (٢٢)

## الدخول الاخرى

١. ان الدخول الاخرى لمقيم في دولة متعاقدة وحيثما نشأت والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة فقط في هذه الدولة المتعاقدة .
٢. لا تطبق احكام الفقرة (١) على أي دخل - خلاف الدخل المتأتي من الاموال غير المنقرله كما عرفت في الفقرة (٢) من المادة (٦) - اذا كان مستلم هذا الدخل والمقيم في دولة متعاقدة يقوم بعمل تجاري او صناعي في الدولة المتعاقدة الاخرى من خلال منشأة دائمة او يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكما ، ذلك الحق او الملكية التي دفع عنها الدخل مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت ، ففي مثل هذه الحالة تطبق احكام المادتين (٧ او ١٤) حسب مقتضى الحال .
٣. بغض النظر عن احكام الفقرة (١) ، اذا كان مقيم في دولة متعاقدة يجني دخلا من مصدر داخل الدولة المتعاقدة الاخرى في شكل يانصيب او كلمات مقطوعة او سباقات بين ذلك سباقات احيل او لعب الورق واي ألعاب اخرى من اي نوع او المقامرة او المراهنة في أي شكل او طبيعة مهما كانت ، فان هذا الدخل يمكن ان يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الاخرى .

## المادة (٢٣)

## استبعاد الازدواج الضريبي

١. تبقى القوانين النافذة في كل من الدولتين المتعاقبتين تحكم فرض الضرائب على الدخل في الدولتين المتعاقبتين المعنيين ما لم يرد خلاف ذلك في هذه الاتفاقية .
٢. في حالة الهند ، يستبعد الازدواج الضريبي على النحو الاتي :-  
إذا تأتى لقيم في الهند دخل يمكن ان يخضع للضريبة في الاردن وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ، فان الهند ستسمح بتنزيل مبلغ من ضريبة دخل ذلك المقيم مساو للضريبة المدفوعة في الاردن سواء مباشرة او عن طريق الاقتطاع من المصدر .  
وعلى اية حال فان مثل هذا التنزيل لا يجوز ان يتجاوز ذلك الجزء من ضريبة الدخل الذي يعزى الى الدخل الذي يمكن اخضاعه للضريبة في الاردن ، وذلك كما هو محسوب قبل اعطاء التنزيل .
٣. في حالة الاردن ، يستبعد الازدواج الضريبي على النحو الاتي :-  
إذا تأتى لقيم في الاردن دخل يمكن ان يخضع للضريبة في الهند ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ، فان الاردن ستسمح بتنزيل مبلغ من ضريبة دخل ذلك المقيم مساو للضريبة المدفوعة في الهند .  
وعلى اية حال فان مثل هذا التنزيل لا يجوز ان يتجاوز ذلك الجزء من ضريبة الدخل الذي يعزى الى الدخل الذي يمكن اخضاعه للضريبة في الهند ، وذلك كما هو محسوب قبل اعطاء التنزيل .
٤. تعتبر الضريبة القابلة للدفع في الدولة المتعاقدة والمذكورة في الفقرتين (٢، ٣) من هذه المادة انها تشمل الضريبة التي كان من الممكن دفعها ولكن لم يتم دفعها بسبب الحوافز الممنوحة بموجب قوانين الدولة المتعاقدة والمخصصة لتشجيع التطور الاقتصادي .
٥. ان الدخل غير الخاضع للضريبة وفق احكام هذه الاتفاقية في الدولة المتعاقدة يمكن اخذه بعين الاعتبار لاحتساب نسبة الضريبة التي ستفرض في تلك الدولة المتعاقدة .

## المادة (٢٤)

## عدم التمييز

١. لا يجوز اخضاع مواضي أي من الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى لآلية ضرائب او أي مطلب يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب او الالتزامات الضريبية التي يخضع لها او يجوز في نفس الظروف ان يخضع لها مواطنو هذه الدولة الاخرى ، ولا لآلية ضرائب او التزامات ضريبية اقل منها عبئا وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاقامة ، وبغض النظر عن احكام المادة (١) سيطبق هذا الحكم على الاشخاص الذين هم ليسر من مقيمي احدى الدولتين او كليهما .
٢. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الاخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة الاخرى اكثر عبئا من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الاخرى والتي تزاوّل نفس النشاط ، ولا يجوز تفسير هذا النص على انه يمنع احدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الاخرى اية تخفيضات او اعفاءات او خصميات شخصية فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لمقيميها بسبب الحالة المدنية او الالتزامات العائلية .
٣. لا يجوز اخضاع مشروعات احدى الدولتين المتعاقبتين والتي تملك راسمالها كله او بعضه او يراقبه بطريقه مباشرة او غير مباشرة شخص او اشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الاخرى لآلية ضرائب او متطلبات متعلقه بهذه الضرائب غير الضرائب او المتطلبات التي تخضع لها المشروعات المماثلة في تلك الدولة او تكون اقل منها عبئا .
٤. باستثناء ما ورد في احكام المادة (٩) والفقرة (٧) من المادة (١١) او الفقرة (٦) من المادة (١٢) اذا دفع مشروع دولة متعاقدة فوائد او حقوق اختراع او اية مدفوعات اخرى الى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى فانه لغايات تحديد الارباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري تنزيل تلك الفوائد والحقوق والدفعات تماما وكأنها مدفوعة الى احد مقيمي الدولة المتعاقدة الاولى .
٥. بغض النظر عن احكام المادة (٢) ، تطبق احكام هذه المادة على الضرائب من كل نوع وصيغة والتي هي موضوع هذه الاتفاقية .

## المادة (٢٥)

## اجراءات الاتفاق المتبادل

١. اذا رأى شخص في احدى الدولتين المتعاقبتين ان الاجراءات في احدى الدولتين المتعاقبتين او كليهما تؤدي او سوف تؤدي الى خضوعه للضرائب بما يخالف احكام هذه الاتفاقية جاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية المنصوص عليها في القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين ان يعرض الموضوع على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها او السلطات المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها اذا كانت قضيتة تدرج تحت الفقرة (١) من المادة (٢٤) ، وعلى اية حال يجب عرض مثل تلك القضية خلال ثلاث سنوات من تاريخ اول اشعار يتعلق بالاجراء المخالف لاحكام هذه الاتفاقية .
٢. اذا تبين للسلطة المختصة ان الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها ان تصل الى حل مناسب فانها تحاول ان تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الاخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف احكام هذه الاتفاقية ، واي اتفاقية يتوصل اليها بهذا الخصوص تنجز بصرف النظر عن اية حدود زمنية منصوص عليها في القوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين .
٣. تسمى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية اية صعوبات او شكوك تنشأ عن تفسير او تطبيق الاتفاقية . وللدولتين المتعاقبتين ان تشاورا معاً لإزالة أي ازدواج ضريبي في حالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية .
٤. للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين اجراء اتصالات مباشرة فيما بينها بغرض الوصول الى اتفاقية بالمعنى الوارد في الفقرات السابقة ، واذا بدا انه من المرغوب فيه من اجل الوصول الى اتفاق ان يجري تبادل وجهات النظر شفويا فانه يجوز اجراء هذا التبادل بواسطة لجنة مكونة من ممثلين للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين .

## المادة (٢٦)

## تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات ( بما فيها الوثائق ) التي تلزم لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وحيث يكون فرض الضرائب بمقتضاها يتفق واحكام هذه الاتفاقية وعلى وجه الخصوص منع الغش والتهرب من الضرائب ، ويكون تبادل المعلومات غير مقيد بحكم المادة (١) واية معلومات تلتقاها الدولة المتعاقدة يجب ان تعامل على انها سرية بحد ذات الطريقة التي يستحصل بها على المعلومات بموجب القوانين الوطنية ولا يجوز افشاؤها الا للاشخاص والهيئات المسؤولة - بما فيها المحاكم والادارات الحكومية - المعنية بالتقديرات والتحصيلات والاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية ، ويتوجب على هؤلاء الاشخاص التعامل بتلك المعلومات على هذا الاساس ولغرض الاغراض فقط ، على انه يجوز هؤلاء الاباحة بهذه المعلومات لدى محكمة عامة او بناء على قرارات قضائية .
٢. لا يجوز بأي حال تفسير احكام الفقرة (١) بما يؤدي الى الزام احدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي :-
  - أ- تنفيذ اجراءات ادارية تتعارض مع القوانين او النظام الاداري المعمول فيها او في الدولة المتعاقدة الاخرى .
  - ب- تقديم بيانات او وثائق لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين او النظم الادارية المعتمدة فيها او في الدولة المتعاقدة الاخرى .
  - ج- تقديم معلومات من شأنها افشاء اسرار متعلقه بالتجارة او الصناعة او النشاط التجاري او المهني او الاساليب التجارية او معلومات يعتبر الافشاء بها مخالفاً للسياسة العامة .

## المادة (٢٧)

## المساعدة في التحصيل

١. تعهد الدولتان المتعاقدتان بتقديم المساعدة لبعضهما البعض في تحصيل الضرائب المتعلقة بهذه الاتفاقية ، وكذلك الفائدة والتكاليف والمقررات المدنية المتعلقة بهذه الضرائب ، المشار إليها في هذه المادة "بالمطالبة" .
٢. يجب ان يتضمن طلب المساعدة المقدم من السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة بشأن تحصيل المطالبة شهادة من قبل هذه السلطة تقرر بأن المطالبة قد حددت بشكل نهائي بموجب قوانين هذه الدولة . لأغراض هذه المادة تكون المطالبة حددت بشكل نهائي عندما يكون لدى الدولة المتعاقدة الحق بموجب قانونها الداخلي ان تحصل المطالبة ولا يكون لدى المكلف حقوق اضافية يمنع التحصيل .
٣. يجب ان ترسل المبالغ المحصلة من قبل السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة وطبقا لاحكام هذه المادة الى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الاخرى . وعلى اية حال ، يكون للدولة المتعاقدة المذكورة اولا الحق باسترداد التكاليف ، ان وجدت ، التي تكبدت خلال تقديم المساعدة الى المدى المتفق عليه بين السلطات المختصة في كلتا الدولتين .
٤. يجب ان لا تفسر هذه المادة بأنها تفرض على أي من الدولتين المتعاقدين الالتزام باتخاذ اجراءات ادارية ذات طبعه مختلفه عن تلك الاجراءات المستخدمة في تحصيل ضرائبها الخاصة او تكون مخالفة لسياساتها العامة .

## المادة (٢٨)

لا تقس احكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية للموظفين الدبلوماسيين او القنصلين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي او بموجب احكام الاتفاقيات الخاصة .

## المادة (٢٩)

## نفاذ الاتفاقية

١. على الدولتين المتعاقدين اخطار بعضهما البعض خطيا من خلال القنوات الدبلوماسية باتمام الاجراءات المطلوبه من قبل قوانينها الخاصة من اجل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .
٢. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من استلام اخر اخطار المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة .
٣. تدخل احكام هذه الاتفاقية حيز التنفيذ:-
  - أ- في الاردن ، فيما يتعلق بالدخل الناجم في أي سنة مالية تبدأ في او بعد اليوم الاول من كانون الثاني الذي يلي السنة الميلادية التي اصبحت فيها هذه الاتفاقية نافذه .
  - ب- في الهند ، فيما يتعلق بالدخل الناجم في أي سنة مالية تبدأ في او بعد اليوم الاول من نيسان الذي يلي السنة الميلادية التي اصبحت فيها هذه الاتفاقية نافذه ، او

محفوظ في الدفتر

المادة (٣٠)

انتهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة غير محددة حتى انتهائها من قبل دولة متعاقدة ولكل من الدولتين المتعاقدين انتهاء هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية ، باعطاء اشعار لانتهائها قبل سنة شهور على الاقل من انتهاء أي سنة ميلادية تبدأ بعد انتهاء خمس سنوات من التاريخ الذي اصبحت فيه الاتفاقية سارية المفعول ، وفي هذه الحالة يتوقف مفعول الاتفاقية:-

أ- في الاردن ، فيما يتعلق بالدخل الناتج في أي سنة سابقة ، في او بعد اليوم الاول من كانون الثاني الذي يلي السنة الميلادية التي اعطي فيها اشعار الانتهاء ؛

ب- في الهند فيما يتعلق بالدخل الناتج في أي سنة سابقة ، في او بعد اليوم الاول من نيسان الذي يلي السنة الميلادية التي اعطي فيها اشعار الانتهاء .

بحضور الموقعين ادناه ، جرى توقيع هذه الاتفاقية اصولا .  
وقعت على نسختين في نيودلهي هذا اليوم ٢٠ نيسان ١٩٩٩ في اللغات العربية والهندية والانجليزية وجميع النصوص معتمدة بذات الدرجة . في حال الاختلاف بين النصوص يكون النص الانجليزي هو الفعال .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية الهند

بروتوكول

عند توقيع الاتفاقية المبرمه هذا اليوم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الهند بخصوص تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهريب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ، وافق الموقعون ادناه على ان الاحكام التالية تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية المذكورة

المادة (٩) - المشاريع المتداخلة :

١- بالرجوع الى الفقرة (٢) من المادة (٩) ، من المتفق عليه بان الاحكام المتعلقة بهما لا تطبق في حالة التهريب الضريبي عن ارادة وقصد .

المادة (١٧) - الفنانون والرياضيون :

٢- بالرجوع الى الفقرة (٣) من المادة (١٧) من المتفق عليه بان الاحكام تطبق فيما يتعلق بالدخل الذي يحققه فنان من نشاطات قام بها في الدولة المتعاقدة الاخرى بموجب اتفاقيات ثقافية مبرمه بين حكومتي الدولتين المتعاقدين .

مخزن في الأصل

المادة (٢٤) - عدم التمييز :

٣- بالرجوع الى الفقرة (٣) من المادة (٢٤) من المتفق عليه بان هذا الحكم يجب ان لا يفسر بأنه يمنع دولة متعاقدة من اخضاع ارباح منشأة دائمة تابعة لشركة في الدولة المتعاقدة الاخرى وبشرية ضريبة تكون اعلى من تلك المفروضة على ارباح شركة مماثلة تابعة للدولة المتعاقدة الاولى .

بحضور الموقعين ادناه ، جرى التوقيع اصولا .

وقعت على نسختين في نيودلهي هذا اليوم ٢٠ نيسان ١٩٩٩ ..... في اللغات العربية والهندية والانجليزية ، وجميع النصوص معتمدة بذات الدرجة . في حال الاختلاف بين النصوص يكون النص الانجليزي هو الفعال .

عن حكومة جمهورية الهند

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

قرارات صادرة

عن المجلس الأعلى للسياحة في اجتماعه

رقم (١) بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٩ .

قرر المجلس الأعلى للسياحة استناداً للصلاحيات المخولة إليه بموجب المادة ٢/ز والمادة ٦ من قانون السياحة رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ م/ب:-

قرار رقم (٩٩/١) : اعتبار النشاط الذي تقوم به المنشآت الفندقية والسياحية بأعمال اقتسام أو بيع أو تأجير الوقت الخاص بمنشآتها ومنتجعاتها السياحية أو التملك الكامل لحصص محددة في هذه المنشآت والمنتجعات ، من خلال أنظمة المشاركة بالوقت أو بدونه أو أي نظام آخر مشابه ، من المهن السياحية التابعة والمشمولة بمهنة المنشآت الفندقية كما هي محددة بنظام المنشآت الفندقية والسياحية ، وتسميتها مهنة "اقتسام الوقت" (Time Share).

قرار رقم (٩٩/٢) : اعتبار بيع وتسويق مهنة "اقتسام الوقت" (Time Share) داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها مباشرة من قبل المنشأة الفندقية أو من خلال شركات أو مؤسسات فردية من المهن السياحية التي يتطلب ممارستها الحصول على ترخيص من وزارة السياحة والآثار.

قرار رقم (٩٩/٣) :

أسس الترخيص لمهنة "اقتسام الوقت" (Time Share) وتسويقها:-  
١- يجب على أي منشأة فندقية أو سياحية قائمة أو بطور الإنشاء ترغب في أن تمارس مهنة اقتسام الوقت أن تحصل على ترخيص من وزارة السياحة والآثار استناداً لقانون السياحة والآثار وللأنظمة الصادرة بموجبه.

٢- على كل من يمارس أو يطلب ترخيص من أجل تسويق أعمال مهنة اقتسام الوقت داخل المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها الالتزام بأسس الترخيص التالية :-

أ - أن يكون شركة تضامن مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة وبرأس مال مدفوع لا يقل عن (خمسين ألف دينار).

ب - أن يودع لدى وزارة السياحة والآثار المستندات الرسمية مصدقة كافة التصديقات القانونية والتي تثبت أن المؤسسة التي يسوق أعمالها مسجلة حسب الأصول في الأردن أو في الخارج بما في ذلك عقد تأسيسها ونظامها الداخلي والمفوضين بالتوقيع عنها، وما يثبت أن المنشأة قائمة أو تحت الإنشاء، وعقد اشتراكها في ناد عالمي أو أكثر يثبت حقها في انتفاع المشتركين أو المشتركين معها من نظام التبادل للوقت والأمكنة.

ج - تقديم كفالة بنكية مشروطة بقيمة (١٥.٠٠٠ دينار) وبالصيغة التي يقررها رئيس المجلس ، وتكون لأمر وزير السياحة والآثار وذلك من أجل تقييد ممارس المهنة بالالتزام بشروط العقود التي يبرمها بأسس الترخيص وكافة القوانين والأنظمة السارية المفعول في الأردن ، وأية تعليمات تصدر عن الوزير تنفيذاً لهذه الأسس.

مكتبة الأهل

د - تقديم وكالة مصدقة من كاتب العدل عن المنشأة، إذا كان المسوق لا يملك تلك المنشأة، تخوله التوقيع على العقود نيابة عن مالك المنشأة.

هـ - تقديم نموذج عن العقود المعدة لإبرامها مع المستثمرين أو المشاركين مترجماً للغة العربية إذا كانت بلغة أجنبية، وبحيث تكون الترجمة من قبل مكتب ترجمة معترف به.

و - تفويض وزير السياحة والآثار بإصدار تعليمات لتنفيذ هذه الأسس بحيث تتضمن كل ما يمكن أن يشكل ضمانات أساسية لحماية المواطنين وحماية المستثمرين وحقوق التنافس المشروع بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر طبيعة المنشأة للتأثيث واستبداله، الصيانة، أنواع البيوع أو المشاركة، حقوق استعمال الوقت، إضافة شروط للعقد تؤكد حماية المواطنين، تفصيل طرق التبادل للوقت والامكنة، طرق الحجز، المدة التي يحق للمشتري التراجع عن الشراء مع حفظ حقوقه، طرق التسويق والترغيب، الحد الأدنى لمدة العقد، توثيق العقود ومكان إيداعها، وبحيث تعتبر هذه التعليمات جزءاً لا يتجزأ من أسس ترخيص هذه المهنة وتسويقها.

المهندس ناصر اللوزي

وزير الاعلام ووزير الثقافة

الدكتور ريماء خلف

نائب رئيس الوزراء/ وزير التخطيط

الدكتور اسحق مرقه

وزير الصحة

الدكتور ميشيل مارتو

وزير المالية

نايف القاضي

وزير الداخلية

الدكتور علاء حاتوغ بوران

أمين عام وزارة السياحة والآثار

يوسف الدلابيح

رئيس سلطة إقليم العقبة

محمد عصفور

وزير الصناعة والتجارة

مدير عام المؤسسة العامة

للضمان الاجتماعي الأردنية

نادر الذهبي

المدير العام/ الرئيس

التنفيذي/ الملكية الأردنية

عضو / قطاع خاص

عضو/ قطاع خاص

عقل بلتاجي

وزير السياحة والآثار

رئيس المجلس الأعلى للسياحة

# تعليمات مراكز تدريب السواقة صادرة بمقتضى المادة (٤٩) من قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤م

## المادة (١):

أ. تقدم طلبات فتح مراكز التدريب من قبل الأشخاص الطبيعيين والحكميين إلى المحافظ المختص، وتحال الطلبات إلى مديرية الأمن العام لدراستها والاستئناس برأيها، ويشترط في مقدم الطلب ما يلي:

١. أن يكون أردني الجنسية.
  ٢. أن لا يقل عمره عن (٢٥) سنة إذا كان المتقدم شخصاً طبيعياً.
  ٣. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ب. يشكل المحافظ لجنة لدراسة الطلب والكشف على الموقع المقترح وإجراء الكشف النهائي على المركز للتأكد من توفر كافة الشروط المطلوبة مؤلفة من مندوبين عن:

١. المحافظة المختصة.
٢. إدارة السير.
٣. إدارة ترخيص السواقين والمركبات.
٤. البلدية المختصة.

## المادة (٢):

تصنف مراكز التدريب على النحو التالي:

- أولاً: مراكز الدرجة الأولى، ويسمح بترخيصها شريطة أن تجهز بما يلي:
- أ. مكاتب لاستقبال المتدربين مجهزة بالأثاث اللازم ولا تقل مساحتها عن (٥٠م<sup>٢</sup>).
  - ب. قاعة للمعدات الفنية لا تقل مساحتها عن (٤٠م<sup>٢</sup>) مجهزة بكافة الأجهزة والقطع الرئيسية للسيارة وسيارة نموذج (سموليتز مع شاشة).
  - ج. قاعة للتدريب النظري لا تقل مساحتها عن (٤٠م<sup>٢</sup>) مجهزة بالأثاث اللازم وآلة عرض سلايدات مع سلايدات تعليمية وجهاز عرض شرائح، وجهاز فيديو وتلفزيون مع أشرطة فيديو تعليمية وتوفير كافة وسائل الإيضاح لها.

- د. ميدان للتدريب العملي لا تقل مساحته عن (٥) دونمات منظم ومسفلت ومخطط ومزود بكافة الشواخص والإرشادات اللازمة للتدريب.
- هـ. أن يسجل بإسم المركز (١٠) سيارات تدريب كحد أدنى للفئات التي يرغب للمركز بتدريبها وبالصيغة العمومية.
- و. مدربون مؤهلون للتدريب العملي لا يقل عددهم عن عشرة مدربين تتلائم فئاتهم مع السيارات المسجلة بإسم المركز.
- ز. محاضر مؤهل للتدريب النظري.
- ح. مدير للمركز على أن يكون أردني الجنسية ولا يقل عمره عن (٢٥) سنة ومستواه التعليمي لا يقل عن الشهادة الجامعية الأولى ويستثنى من ذلك أصحاب المراكز، يكون مسؤولاً عن إدارة المركز وأمام الجهات المختصة فيما يتعلق بعمل المركز.
- ط. مشرف متفرغ مهمته تنظيم شؤون المركز لا يقل مستواه التعليمي عن الدبلوم ولا يقل عمره عن (٢١) سنة.

ثانياً: مراكز الدرجة الثانية ويشترط في تجهيزها ما يلي:

- أ. مكتب لاستقبال المتدربين مؤثث ومجهز لا تقل مساحته عن (٢٥ م<sup>٢</sup>).
- ب. قاعة للمعدات الفنية لا تقل مساحتها عن (٣٠ م<sup>٢</sup>) مجهزة بكافة الأجهزة الميكانيكية والكهربائية والقطع الرئيسية للسيارة.
- ج. قاعة للتدريب النظري لا تقل مساحتها عن (٣٠ م<sup>٢</sup>) مجهزة بالأثاث اللازم، آلة عرض سلايدات أو ماكينة عرض أفلام وجهاز عرض شرائح وجهاز فيديو مع تلفزيون وتوفر وسائل الإيضاح اللازمة لها.
- د. أن تكون القاعات المطلوبة متجاورة وضمن مساحة واحدة.
- هـ. أن يسجل بإسم المركز فئات سيارات التدريب التالية كحد أدنى وبالصيغة العمومية:

١. (٤) سيارات لتدريب الفئة الثالثة.

٢. سيارة لتدريب الفئة الرابعة.

٣. سيارة لتدريب الفئة الخامسة للمركز الذي يرغب بذلك.

٤. سيارة لتدريب الفئة السادسة للمركز الذي يرغب بذلك، شريطة أن يلتزم بتوفير سيارة لتدريب الفئة السابعة أو الحالات الخاصة.
- و. مدربون مؤهلون للتدريب العملي لا يقل عددهم عن خمسة مدربين تتلائم فئاتهم مع السيارات المسجلة بإسم المركز.
- ز. محاضر مؤهل للتدريب النظري.
- ح. مدير للمركز أردني الجنسية لا يقل عمره عن (٢٥) سنة ولا يقل مستواه التعليمي عن دبلوم كلية مجتمع متوسطة ويستثنى من ذلك مالكو المراكز، يكون مسؤولاً عن إدارة المركز وأمام الجهات المختصة فيما يتعلق بعمل المركز.
- ط. مشرف متفرغ أردني الجنسية لا يقل مستواه العلمي عن الثانوية العامة، تكون مهمته تنظيم شؤون المركز ولا يقل عمره عن (٢١) سنة.

المادة (٣): يشترط في موقع المركز ما يلي:

- أ. أن يكون بعيداً عن مداخل المدارس ورياض الأطفال بمسافة لا تقل عن (٢٠٠ م).
- ب. أن يكون المركز بعيداً عن الشوارع الرئيسية والمفصولة بجزيرة وسطية بمسافة لا تقل عن (٥٠) متراً.
- ج. أن لا يقع المركز على شارع منحدر خطر.
- د. أن تتوفر موقف للمركز يتسع للحد الأدنى من سيارات التدريب في المركز في نفس المبنى أو في مكان مجاور مخصص كمواقف.
- هـ. أن تتوفر في المبنى الذي يشغله المركز كافة الشروط والمرافق الصحية والتهوية اللازمة وشروط السلامة العامة بما في ذلك مضختي حريق لا تقل سعة الواحدة منها عن (٥) لترات.
- و. أن يكون الموقع منظماً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً.

المادة (٤): الشروط الواجب توافرها في المدرب:

أ. شروط الاشتراك بدورات المدربين:

١. أن يكون أردني الجنسية ولا يقل عمره عن (٢٤) سنة ولا يزيد على (٦٥) سنة.
٢. أن لا يقل المستوى التعليمي للمدربين الجدد عن الثانوية العامة.

٣. أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية من الجهات المختصة.
٤. أن لا يكون محكوماً بأي مخالفة سير من الدرجة الأولى أو مداناً بجرائم سير أدى إلى وفاة أو تعطيل إنسان، ولم تكن رخصته محجوزة استناداً لتعليمات النقاط لمكرري الحوادث والمخالفات للمرورية خلال السنة السابقة لتقديم الطلب.
٥. أن يجتاز فحصاً طبياً تجريبه له إدارة الترخيص قبل تنسيبه للدورة.
٦. اشتراكه بدورة تأسيسية لغايات تدريب الفئات الثالثة والرابعة والسابعة تعقد في المعهد المروري الأردني أو مراكز الدرجة الأولى التي يتم اعتمادها من قبل المعهد، شريطة أن يكون حاصلاً على رخصة سوق من الفئة الرابعة ومرور ثلاث سنوات على صدورهما وفق المنهاج والبرنامج الذي يحدده المعهد المروري الأردني، ويشترط أن لا تقل الساعات التدريبية لهذه الدورة عن (٣٠٠) ساعة نظرية و(٢٠٠) ساعة عملية، وأن يشتمل المنهاج على المواضيع الرئيسية التالية:
  - أ. قانون السير والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.
  - ب. السلامة المرورية في الأردن والحوادث المرورية تحليلها وأسبابها.
  - ج. آلية عمل المركبة وصيانتها.
  - د. المؤثرات على سلوكيات السائق والقوى الطبيعية والتغيرات الجوية وتأثيرها على السائق والمركبة.
  - هـ. الإسعافات الأولية.
  - و. أساليب التدريب والتعليم.
  - ز. قواعد السير على الطرق والإشارات والعلامات والشواخص المرورية.
  - ح. القيادة في الظروف المختلفة.
  - ط. للتدريب العملي.

٧. اشتراكه بدورة تقديمية لغايات تدريب الفئات الخامسة والسادسة شريطة أن يكون حاصلاً على رخصة من الفئة السادسة ومرور عام على صدورهما واجتيازه للدورة التأسيسية في المعهد المروري الأردني أو مراكز الدرجة الأولى التي يتم اعتمادها من قبل المعهد وفق المنهاج والبرنامج الذي يحدده المعهد المروري.
  ٨. أن يجتاز فحصاً عملياً ونظرياً يجربه له المعهد المروري الأردني بعد اشتراكه بالدورات المحددة في الفقرتين (٦، ٧) وفق المنهاج وأسس النجاح والرسوب التي يعتمدها المعهد.
  ٩. أن يحصل على تصريح سنوي من إدارة الترخيص بعد إحضار عقد عمل مصدق من كاتب العدل، ويجدد بعد اجتيازه لفحص طبي وفقاً للرخصة التي يحملها ويبين الفئات المسموح له بتدريبها.
  ١٠. الفاحصون الذين يجتازون الدورات التدريبية في مراكز الدرجة الأولى أو المعاهد التدريبية في الأمن العام والقوات المسلحة ويمنحون شهادة دورة فاحصين بحق لهم ممارسة التدريب بعد اجتياز الفحص المقرر في المعهد المروري الأردني والحصول على تصريح من إدارة الترخيص إذا ما انطبقت عليهم الشروط باستثناء المشاركة بالدورة التدريبية.
- ب. أن يلتزم المدرب بما يلي:
١. أن يرتدي اللباس الموحد والمحدد من قبل إدارة الترخيص.
  ٢. أن يلتزم بالتدريب بين شروق الشمس وغروبها.
  ٣. أن لا تزيد ساعات التدريب اليومي للطلاب على ساعتين للتدريب العملي وأربع ساعات للتدريب النظري.
  ٤. يمنع التدريب في الأماكن والأوقات التي تحددها إدارة الترخيص.
  ٥. إذا لم يتم المدرب بتجديد تصريحه خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهائه يخضع لفحص فني وطبي تجريبه له إدارة الترخيص وفحص تقييم في المعهد المروري الأردني، وفي حال إخفاقه يجب أن يشترك بدورة تدريبية وفق تصريح التدريب الممنوح له.
  ٦. أن يلتزم بالإجراءات التنظيمية التي تحددها إدارة الترخيص.

## المادة (٥): الشروط الواجب توافرها في سيارة التدريب:

- أ. أن تسجل جميع سيارات التدريب باسم المركز وتعمل تحت إشراف هذا المركز مباشرة.
- ب. أن لا يزيد عمر السيارة لتدريب الفئات الثالثة والرابعة والسابعة عند تسجيلها باسم مركز التدريب أو نقل ملكيتها أو إعادة تسجيلها على سنتين وأن لا يزيد عمرها التشغيلي على عشر سنوات، وأن لا يزيد عمر سيارة التدريب للفئات الخامسة والسادسة عند تسجيلها باسم المركز أو نقل ملكيتها وإعادة تسجيلها خمس سنوات وأن لا يزيد عمرها التشغيلي على (١٥) سنة.
- ج. يجب أن تجهز سيارة التدريب بالتجهيزات الإضافية التالية:
  ١. دعسات بريك وكلتش إضافية للمدرب.
  ٢. مرآة جانبية ومرآة إضافية أمام المدرب.
  ٣. تدهن السيارة باللون البرتقالي بالرقم (367 TOP/GUL) مع وضع خطين أبيضين من الأمام والخلف بعرض (١٠سم) وعلى بعد (٢٨سم) من الجناح الأيمن والأيسر.
  ٤. يكتب على الباب اسم المركز وعنوانه ورقم الهاتف ضمن مستطيل مساحته (١٠×٤٠سم) مثبت عليه شعلة بطول (٤٠سم) من اللون الأحمر والأزرق.
  ٥. يوضع على مقدمة السيارة من الأعلى شكل هرمي مضاء من الداخل وتكون قاعدة كل مثلث فيه بطول (٢٠سم).
  ٦. يشترط في سيارات التدريب للفئة السابعة أن تجهز بجهاز يمكن السائق من قيادتها باليدين دون الرجلين وأن يكون جهاز التوجيه هيدروليكي (بور ستيرنج).

## د. يشترط في السيارات التي يجري عليها التدريب ما يلي:

١. سيارة ركوب صغيرة لا يقل عدد ركابها عن (٤) ركاب بالسائق لغايات تدريب الفئة الثالثة شريطة أن يكون مبدل السرعة (يدويًا) أو أن تكون مجهزة تجهيزاً خاصاً لتدريب الفئة السابعة أو تدريب الحالات الخاصة وفق تعليمات الشروط الصحية.

٢. سيارة ركوب صغيرة لا يقل عدد ركابها عن (٤) ركاب بالسائق ولا تقل المسافة المحورية فيها عن (٢.٥م) لغايات تدريب الفئة الرابعة.
٣. سيارة ركوب متوسطة لا يقل عدد الركاب فيها عن (٢٠) راكب بالسائق لغايات تدريب الفئة الخامسة.
٤. حافلة لا يقل عدد ركابها عن (٣٥) راكب بالسائق أو قاطرة ونصف مقطورة لغايات تدريب الفئة السادسة.
- هـ. تخضع سيارات التدريب للفحص كل ستة أشهر وتمنح شهادة صلاحية بذلك وعلى المدرب أن يحتفظ بهذه الشهادة في السيارة، على أن لا تتجاوز شهادة الصلاحية تاريخ انتهاء الترخيص.

## المادة (٦): تلتزم مراكز التدريب بالآتي:

- أ. تدريب المتدربين المبتدئين أربعين ساعة تدريب عملي وعشرين ساعة تدريب نظري لغايات الحصول على الفئات الثالثة والسابعة، وخمسين ساعة تدريب عملي وخمسة وعشرين ساعة تدريب نظري للراغبين بالحصول على رخصة سوق من الفئة الرابعة، على أن لا تقل مدة التدريب عن شهرين.
- ب. تدريب طالبي تطوير رخصهم إلى الفئات الرابعة والخامسة والسادسة (١٠) ساعات تدريب عملي و(٥) ساعات تدريب نظري.
- ج. بانتهاء مدة التدريب يصدر المركز للمتدرب شهادة تثبت كفايته للتقدم للفحص المقرر وفق النموذج الذي تحدده إدارة الترخيص.
- د. تنظيم بطاقات لكل متدرب وتحدد فيها ساعات وأوقات التدريب وفق النموذج الذي تحدده إدارة الترخيص.
- هـ. إعداد كشف بمجموعة المتدربين الذين تثبت كفايتهم بالفحص النظري والعملي على أن لا يقل عدد المتدربين بالكشف الواحد عن خمسة متدربين.
- و. تثبيت أجور التدريب العملي والنظري والساعة الواحدة في مكان بارز في المركز.
- ز. تدريب المتدربين نظرياً وعملياً وفق البرنامج والمناهج الذي يحدده المعهد المروزي الأردني.
- ح. عدم تدريب من تقل أعمارهم عن (١٨) سنة شمسية تدريباً عملياً.

- ط. عدم تدريب أي متدربة من قبل مدرب إلا بوجود مرافق لا يقل عمره عن (١٠) سنوات، ويمنع تدريب المدربة الأثني إلا للمتدربات فقط، ويستثنى من ذلك الحالات الخاصة التي تحددها إدارة الترخيص.
- ي. الالتزام بالأجور المقررة للتدريب النظري والعمل.
- ك. أن تلتزم مراكز التدريب بالإجراءات التنظيمية التي تحددها إدارة الترخيص.

## المادة (٧):

يسمح بالتدريب الخاص ضمن الشروط المبينة تالياً، على أن يعتبر تدريب إضافي لمتطلبات التقدم للفحص للمبتدئين حسب نص المادة (٦) فقرة (أ) من هذه التعليمات:

١. الشروط الواجب توافرها في المدرب:
  - أ. أن يكون قد مضى على حصوله على رخصة سوق من الفئة الثالثة ثلاث سنوات كحد أدنى.
  - ب. أن لا يقل عمره عن (٢٥) سنة.
  - ج. أن لا يكون محكوماً بأي مخالفة سير من الدرجة الأولى أو مداناً بحادث أدى إلى وفاة أو تعطيل إنسان ولم تكون رخصته محجوزة أو موقوف العمل بها خلال السنة السابقة لتقديم طلب الحصول على تصريح التدريب.
  - د. تقديم تعهد بتحملة المسؤولية الشخصية عن عملية التدريب.
٢. الشروط الواجب توافرها في المتدرب:
  - أ. أن يكون من أصول أو فروع المدرب.
  - ب. أن يكون قد أتم التدريب في مراكز التدريب المرخصة لمدة (٢٠) ساعة عملي و (١٠) ساعات نظري.
٣. الشروط الواجب توافرها في السيارة التي يجري عليها التدريب:
  - أ. أن تعود ملكية السيارة للمدرب أو المتدرب.
  - ب. أن يكون (الهند بريك) في منتصف المقاعد الأمامية، وأن تكون المركبة صالحة فنياً.
  - ج. أن يوضع على مؤخرة السيارة مثلث متساوي الأضلاع، طول ضلعه (٢٠سم) وحرف ( I )

## المادة (٨):

تحدد أجور التدريب بقرار من سلطة الترخيص (الوزير) بناء على تنسيب لجنة مؤلفة من:

- أ. مدير إدارة الترخيص.
- ب. مندوب عن وزارة الداخلية.
- ج. مندوب عن نقابة أصحاب السيارات العمومية ومراكز التدريب.
- د. مندوب عن نقابة السواقين.

## المادة (٩):

يحق لإدارة الترخيص إجراء الكشف الدوري والفجائي على هذه المراكز للتأكد من مدى التزامها بهذه التعليمات وتتخذ الإجراءات التالية بحق المراكز المخالفة:

١. عند مخالفة المركز للمواد (٣، ٢) من هذه التعليمات، يتم وقف العمل بالمركز وحجز السيارات لدى إدارة الترخيص لحين تصويب أوضاعه بقرار من سلطة الترخيص (الوزير) ويتسبب من مدير الأمن العام.
٢. عند مخالفة المدرب للمادة (٤) من هذه التعليمات تتخذ الإجراءات التالية:
  - توجيه إنذار لصاحب المركز والمدرب المخالف في حال المخالفة للمرة الأولى من قبل مدير إدارة الترخيص.
  - في حال تكرار المخالفة للمرة الثانية بسحب التصريح من المدرب المخالف لمدة شهر ويتم توجيه إنذار نهائي لصاحب المركز من قبل مدير إدارة الترخيص.
  - في حال تكرار المخالفة للمرة الثالثة يتم إغلاق المركز وحجز السيارات لمدة شهر ووقف العمل بتصريح المدرب المخالف لمدة ستة أشهر بقرار من سلطة الترخيص (الوزير) ويتسبب من مدير الأمن العام.
٣. عند مخالفة المركز للمادة (٦) من هذه التعليمات تتخذ الإجراءات التالية:
  - توجيه إنذار لصاحب المركز في حال المخالفة للمرة الأولى من قبل مدير إدارة الترخيص.
  - في حال تكرار المخالفة يتم إغلاق المركز وحجز السيارات لدى إدارة الترخيص لمدة شهر بقرار من سلطة الترخيص (الوزير) ويتسبب من مدير الأمن العام.

مكتبة الأهل

- في حال قيام المركز بإعطاء شهادات دون تدريب يتم إغلاق المركز المخالف لمدة شهر مع حجز جميع السيارات لدى إدارة الترخيص بقرار من سلطة الترخيص (الوزير) وبتنسيب من مدير الأمن العام.
- عند قيام المركز بالسماح للمدرب بالتدريب دون الحصول على تصريح مسبق تتخذ بحقه الإجراءات التالية:
- أ. توجيه إنذار لصاحب المركز عند المخالفة الأولى من قبل مدير إدارة الترخيص.
- ب. تحجز سيارات التدريب لمدة أسبوع في حال المخالفة للمرة الثانية بقرار من مدير إدارة الترخيص.
- ج. تحجز سيارات التدريب لمدة أسبوعين في حال المخالفة للمرة الثالثة بقرار من مدير إدارة الترخيص.
- د. سحب التصريح في حال المخالفة للمرة الرابعة وإغلاق المركز بقرار من سلطة الترخيص (الوزير) وبتنسيب من مدير الأمن العام.

## المادة (١٠):

- أ. في حالة تدني نسبة نجاح المتدربين في الفحص العملي لدى المركز عن (٦٠%) فسلطة الترخيص (الوزير) وبناء على تنسيب مدير الأمن العام اتخاذ الإجراءات التالية تباعاً:
- ١. توجيه إنذار للمركز بضرورة تحسين مستوى التدريب عن النسبة المذكورة وذلك عن السنة الأولى.
- ٢. وقف العمل بالترخيص الممنوح للمركز لمدة شهر إذا ما تكرور تدني النسبة عن (٦٠%) للسنة الثانية.
- ٣. وقف العمل بالترخيص الممنوح للمدة شهرين لمركز إذا ما تكرور تدني النسبة عن (٦٠%) للسنة الثالثة.
- ٤. إلغاء الترخيص الممنوح للمركز إذا ما تكرور تدني النسبة عن (٦٠%) للسنة الرابعة.

- ب. سلطة الترخيص (الوزير) سحب ترخيص صاحب المركز وتصريح المدرب إذا ارتكب أي منهما فعلاً منافياً للحياة أو للأخلاق العامة للمدة التي يراها مناسبة، إذا أدين بقرار قطعي من المحكمة.

**المادة (١١):** تلغى تعليمات مراكز تدريب السوافة الصادرة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤١٥٤) تاريخ ١٠/١/١٩٩٦م، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم المساس بالحقوق المكتسبة التي نشأت في ظل التعليمات السابقة.

**المادة (١٢):** تطبق هذه التعليمات بعد مرور شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وزير الداخلية  
نائب سعود القاضي

مكتبة العدل

## محضر اجتماع لجنة السير المركزية

رقم (٥) لسنة ١٩٩٩

عقدت لجنة السير المركزية اجتماعا في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ١٩٩٩/٦/١٤ برئاسة معالي السيد نايف سعود القاضي وزير الداخلية وحضره كل من السادة :-

السيد طلعت النوايسه / امين عام وزارة الداخلية  
العميد عدنان الشمايله / مدير ادارة السير  
العميد مصطفى فريجات / مدير ادارة ترخيص السواقين والمركبات  
المهندس مزيد الجنيدي / مندوبا عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
المهندس يحيى الجديناوي / مندوبا عن وزارة النقل  
السيد محمود الملاحمه / مندوبا عن وزارة الصناعة والتجارة  
المهندس نزار العابدي / مندوب القطاع الخاص  
المهندس تميم ابو واصل / مندوب القطاع الخاص

وقد تغيب عن الاجتماع المهندس مصطفى بدر مندوب وزارة الاشغال العامة والاسكان .

وفي بداية الاجتماع اطلعت اللجنة على جدول الاعمال المعد ودرست اسس رخص وتشغيل سيارات الاجرة العمومية الصغيرة (مكاتب التاكسي) وقررت مايلي:-

المادة الاولى: المعنيون بالتراخيص

يجوز لكل شخص سواء اكان اعتباريا او طبيعيا ان يتقدم بطلب فتح مكتب تكسي للقيام حصرا باعمال خدمه نقل الركاب بواسطة سيارات المكتب المطلوب ترخيصه .

المادة الثانية : الشروط الواجب توافرها في مبنى المكتب الرئيسي :-

١- ان يكون مكتب التاكسي في بناء مرخص ولائق لمساحة المكتب عن:-  
أ- (١٠٠ م<sup>٢</sup>) في محافظة العاصمة ويضم الاداره العامه وغرفة عمليات وقاعة انتظار ملحق بها مرافق صحيه .

ب- (٢٠٠ م<sup>٢</sup>) في محافظات اربد والزرقاء والعقبه ويضم الاداره العامه وغرفة عمليات ملحق بها مرافق صحيه .

ج- (٣٠٠ م<sup>٢</sup>) في بقية محافظات المملكة ويضم الادارة العامه ملحق بها مرافق صحيه .

٢- ان يكون للمكتب ساحة لوقوف السيارات معبده ومضاءه بمساحة تكفي لوقوف ٢٠٪ من هذه السيارات ولا تبعد عنه اكثر من ١٠٠ متر .

٣- ان يكون موقع المكتب ضمن المناطق المنظمه تجاريا او صناعيا او حرفيا .

٤- ان يكون موقع المكتب بعيدا عن التقاطعات الرئيسية والمنعطيات الخطره المحدده من الجهات المختصة والمدارس بمسافة لا تقل عن ١٠٠ متر طولي ارضي .

٥- ان لا يكون المكتب على الطرق الرئيسية النافذه .

٦- ان يتوفر اكثر من خط هاتفي مستقل لكل مكتب في المحافظات وجهاز اتصال متنقل بالنسبة لمكاتب محافظات العاصمة واربد والزرقاء والعقبه .

هكذا في الأصل

المادة الثالثة : الشروط الواجب توافرها في المركبة .

١- ان تكون المركبة المراد تشغيلها من موديل سنة للتسجيل او السنة التي قبلها او السنة التي تليها وتطبق عليها شروط المركبات العمومية المعمول بها في ادارة الترخيص وان لا تقل سعة محركها عن (١٦) لتر .

٢- ان لا يزيد العمر التشغيلي للمركبة على (١٢) عاما من تاريخ التسجيل للسيارات التي يكون سعة محركها (٢) لتر واكثر وعشرة اعوام للسيارات التي يزيد سعة محركها على (١٦) لتر ويقل عن (٢) لتر ويكون استبدالها الزاميا بمركبة اخرى حسب الشروط المطلوبة وتحويل الى الصفة الخصوصية فقط .

٣- ان تميز السيارات العاملة بهذه المكاتب باللون الاصفر الموحد وطبعه جانبيه ولوحه علوية مضاء وشعار تحدد من قبل لجنة السير المركزية مع الرقم المتسلسل من ادارة السير .

٤- ان تزود المركبة بعدد لاجره معتمد من مؤسسة الموصفات والمقاييس .

٥- ان يتوفر في المركبات اسلوب الاتصال بواسطة اجهزة الاتصال المتنقلة لتوجيه حركتها وحسب الحاجة من خلال المكتب بالنسبة لسيارات المكاتب الموجودة ضمن محافظات العاصمة واريد والزرقاء والعقبة .

٦- ان تحمل بطاقة معلومات وتوضع في مكان بارز وواضح للركاب باللغتين العربية والانجليزية وفق الشروط والمواصفات التي تحددها ادارة السير .

المادة الرابعة : الشروط الواجب توافرها في السائق .

١- ان يكون اردني الجنسية ويجيد القراءة والكتابة .

٢- ان يكون غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف ويجري اثبات ذلك بشهادة حسن سلوك من الجهات المختصة .

٣- ان لا يقل عمره عن (٢١) سنة ولا يزيد على (٦٠) سنة .

٤- ان يكون حاصلا على رخصة سوق تخوله قيادة السيارات العمومية .

٥- ان يلتزم السائق بارتداء اللباس الموحد والمقرر للسائقين بالتنسيق مع ادارة السير .

٦- ان يلتزم السائق بالاعتناء بنظافته ومظهره وبنظافة ومظهر المركبة التي يعمل عليها واطاعة الاوامر المتعلقة بنقل الركاب دون تردد .

٧- الالتزام بالمناوبات الليلية بموجب الكشف الدوري الذي يقدمه المكتب الى ادارة السير في عمان ومدراء الشرطة في المحافظات الاخرى .

٨- ان يحصل على تصريح مسبق من ادارة السير بعد اجتيازه دورة تتعلق بالسلامة المرورية والمعلومات العامة والمناطق الجغرافية والسياحية في المملكة تعقد في المعاهد او المراكز المتخصصة التي يتم اعتمادها والاشراف عليها من قبل مديرية الامن العام لهذه الغاية .

المادة الخامسة : احكام عامة

١- على صاحب المكتب وقبل مباشرته العمل تقديم كفالة بنكية بقيمة ثمانية الاف دينار اردني في محافظة العاصمة وخمسة الاف دينار في محافظات اربد والزرقاء والعقبة وثلاثة الاف دينار في بقية المحافظات باسم سلطة الترخيص (وزير الداخلية) بالاضافة لوظيفته سارية المفعول لمدة سنة واحدة يجري تجديدها سنويا يلتزم فيها المحافظة على الاداب العامة وشروط الترخيص تحت طائلة حق سلطة الترخيص مصادره قيمة هذه الكفالة اواي جزء منها .

٢- يجدد ترخيص المكتب سنويا وسلطة الترخيص الحق في عدم تجديده اذا اخل صاحبه باحد شروط هذا الترخيص .

٣- عند صدور قرار الجهة المختصة بالترخيص فعلى صاحب المكتب العمل على فتح المكتب بعد التصديق النهائي عليه خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ ابلاغ المعني به خطيا ويجوز تجديدها لمدة مماثلة ولمرة واحدة فقط .

٤- يحق لصاحب المكتب الطلب خطيا من ادارة السير تزويده بالمخالفات التي يرتكبها السائقون والعاملون لديه .

مكتبة الأهل

٥- على المكتب تنظيم السجلات اللازمة لعمله وبإشراف إدارة السير .

٦- يجوز للمكاتب المرخصة تقديم طلب لفتح مكاتب أخرى لها في المحافظات الأخرى من المملكة ويطبق بحققها في هذه الحالة الشروط المطلوبة لترخيص المكاتب في هذه المحافظات .

٧- يحق للمكاتب القائمة حالياً والمرخصة أصولياً قبل صدور هذه الأسس الاندماج أو موافقة وضع المكاتب وفقاً لهذه الأسس .

٨- يسمح لأصحاب المكاتب القائمة حالياً بالانضمام إلى المكاتب الجديدة وفق أحكام هذه الأسس وفي هذه الحالة لا يحق لأصحاب المكتب الذي خرجت منه السيارة تسجيل سيارة بديله .

٩- تستثنى السيارات العمومية العاملة في المكاتب القائمة والتي تنضم إلى المكاتب الجديدة من الشروط الواردة في البند رقم (١) من المادة (٣) وينطبق عليها ما هو وارد في البند رقم (٢) من ذات المادة .

١٠- يجب أن يمتلك صاحب المكتب:-

- أ- في محافظة العاصمة ما لا يقل عن ( ٢٠ ) عشرون سيارة ) .
- ب- في محافظات اربد والزرقاء والعقبة ما لا يقل عن ( ١٢ ) اثنا عشر سيارة ) .
- ج- في باقي المحافظات ما لا يقل عن ( ٥ ) خمسة سيارات ) .

وذلك وفق المواصفات والشروط المطلوبة والمبينة في هذه الأسس .

#### المادة السادسة :

تلغى أسس ترخيص وتشغيل سيارات الاجرة العمومية الصغيرة (مكاتب التاكسي) الواردة في قرار لجنة السير المركزيه رقم (٦) لسنة ١٩٩٧ مع الإبقاء على الحقوق المكتسبة التي نشأت في ظلها وعدم المساس بها .

#### المادة السابعة:

تعتبر هذه الأسس سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

وزير الداخلية  
نايف سعود القاضي

المعيد عدنان الشمايله	المعيد مصطفى فريحات	طلعت النوايسة
مدير إدارة السير	مدير إدارة الترخيص	أمين عام وزارة الداخلية
المهندس مصطفى بدر	المهندس مزيد الجندي	المهندس يحيى الجنيتاوي
مندوب وزارة الأشغال	مندوب وزارة البلديات	مندوب وزارة النقل
المهندس نزار العابدي	المهندس تميم أبو واصل	محمود الملاحمة
مندوب القطاع الخاص	مندوب القطاع الخاص	مندوب وزارة الصناعة والتجارة

مكتبة الأهل

### محضر اجتماع لجنة السير المركزية رقم (٦) لسنة ١٩٩٩

عقدت لجنة السير المركزية اجتماعا في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٩/٦/٢٠ برئاسة معالي السيد نايف سعود القاضي وزير الداخلية وحضره كل من السادة :-

السيد طلعت النوايسه / امين عام وزارة الداخلية  
العميد عدنان الشمايله / مدير ادارة السير  
العميد مصطفى فريجات / مدير ادارة ترخيص السواقين والمركبات  
المهندس مزيد الجليدي / مندوبا عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
المهندس يحيى الجديتاوي / مندوبا عن وزارة النقل  
السيد محمود الملاحمه / مندوبا عن وزارة الصناعة والتجارة  
المهندس نزار العابدي / مندوب القطاع الخاص  
المهندس تميم ابو واصل / مندوب القطاع الخاص

وقد تغيب عن الاجتماع المهندس مصطفى بدر مندوب وزارة الاشغال العامة والاسكان .

وفي بداية الاجتماع اطلعت اللجنة على جدول الاعمال المعد ودرست اسس تسيير وتشغيل وسائط النقل العمومية على خطوط نقل الركاب وقررت ما يلي :-

**اولا :- مفهوم خطوط طرق نقل الركاب في المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها والعمل عليها بوسائط النقل العمومية كما هو ثابت في قانون السير والانظمة الصادرة بموجبه .**

(أ) ان خطوط طرق نقل الركاب في المملكة او خارجها هي طرق عامه يباح لوسائط نقل الركاب العمومية العمل عليها بموجب تصاريح ورخص تصدر بمقتضى قانون السير والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه والسارية المفعول .

(ب) تعتبر هذه التصاريح والرخص شخصيه بمعنى انه لايجوز تحويلها او تضمينها الى أي شخص آخر الا بموافقة الجهة التي اصدرتها .

(ج) تكون هذه التصاريح والرخص سنويه ويجب تجديدها عند انتهاء مدتها .

(د) للجنة السير المختصة التي منحت هذه التصاريح الغاؤها او عدم الموافقة على تجديدها اذا خالف المصرح له او اي من المستخدمين لديه شروط التصريح او التعليمات الخاصة بالتصاريح ولم يقم بازالة المخالفه خلال المدة التي حددتها اللجنة .

(هـ) لمالك واسطة النقل العمومية التصرف بها كهيكل كيف شاء دون تصريحها او رخصتها على اعتبار ان هذه التصاريح والرخص هي شخصيه ولا يجوز تحويلها الى أي شخص آخر الا بموافقة الجهة الرسمية التي اصدرتها .

(و) ان التصاريح المشار اليها تمنح من قبل الجهات الرسمية المختصة لصاحب واسطة النقل العمومية لتكون له بمثابة الاذن في استعمالها على الخط المعين .

#### ثانيا: تصنيف خطوط نقل الركاب :

ان خطوط طرق نقل الركاب في المملكة او خارجها والتي تعمل عليها وسائط النقل العمومية جرى بيانها وتصنيفها وفق قانون السير الساري المفعول على الشكل التالي :-

- أ ( داخلية : وهي التي تقع ضمن المحافظة الواحده .  
ب) مشتركة : وهي التي تقع بين محافظتين واكثر .  
ج) خارجيه : وهي التي تكون بين المملكة والدول الاخرى .

#### ثالثا : المعنيون بالترخيص :

يجوز لكل شخص طبيعي او اعتباري ان يتقدم بطلب للحصول على تصريح لتسيير وسائط نقل عمومية لنقل الركاب على خطوط المملكة او خارجها .

هكذا في الأصل

**رابعاً : كيفية سير عملية تقديم طلبات الحصول على تصاريح عمل وسائل النقل العمومية على خطوط نقل الركاب في المملكة أو خارجها والشروط المطلوبة في ذلك .**

(أ) يقدم طلب الحصول على التصريح المشار إليه الى لجنة السير الفرعية في المحافظة اذا كان الخط المنوي العمل عليه داخلياً اما اذا كان الخط مشتركاً فيقدم هذا الطلب الى لجنة السير المركزية او الى لجنة السير الفرعية في احدى تلك المحافظات وعلى لجنة السير الفرعية تلك التنسيق مع لجان السير الفرعية في المحافظات الاخرى ذات العلاقة قبل التوصية الى لجنة السير المركزية لاصدار التصريح اما اذا كان الخط خارجياً فيقدم هذا الطلب الى لجنة السير المركزية .

(ب) يجب ان يشمل الطلب على ما يلي:-

١- وصف تفصيلي للخط او الخطوط التي يرغب الطالب بتقديم الخدمة لها يوضح فيه محطات الانطلاق والوقوف النهائي ومراكز التوقف وتنزيل الركاب .

٢- نوع وموديلات واعداد وسائل النقل التي يرغب الطالب بتشغيلها والمواصفات الخاصة بتلك الوسائل .

٣- خطة التشغيل والبرامج الزمنية للحركة .

٤- الاسباب الموجبة لتقديم الخدمة وحجم النقل .

٥- وثائق تبين الخدمات والتسهيلات المستخدمة لتقديم الخدمة .

(ج) تشكل لجان فنية من قبل لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية كل ضمن اختصاصها لدراسة الطلبات وفق الاسس التالية:-

- ١- ان خدمة الخط تتلائم مع حركة المرور والركاب .
- ٢- ان الخدمة المقترحة لن تسبب خللاً في معادلة العرض والطلب في الخطوط المقترحة .
- ٣- ان خطة التشغيل المقدمه تتلائم مع الخدمة المطلوبة وحجم الركاب بحيث تتضمن ساعات التشغيل وفترات التردد ومسؤول التشغيل .

- ٤- ان يكون للطالب القدرة على تقديم الخدمة بأسلوب مناسب .
- ٥- ان يكون مسار الخط المقترح معبداً ويؤمن الراحة والسلامة للركاب وان يكون مباشراً ومختصراً ومنطقياً .
- ٦- المواصفات الفنية لوسائل النقل التي سيتم تشغيلها على هذه الخطوط .
- ٧- الخبرة في مجال النقل .

(د) ترفع هذه اللجان توصياتها الى لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية كل ضمن اختصاصها مشفوعه برأيها الفني والواقعي .

**خامساً : الشروط والمواصفات الواجب توفرها في سيارات نقل الركاب العمومية:-**

- ١- ان يكون موديل المركبة من نفس سنة التسجيل او التي قبلها او التي تليها .
- ٢- ان لايزيد العمر التشغيلي للحافلات على عشرين سنة وسيارات الركوب المتوسطة عن خمسة عشر سنة .
- ٣- ان تكون الحافلات العاملة على الخطوط الخارجية مكيفة .
- ٤- ان تكون مطابقة للشروط الواجب توفرها في الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة المطبقة في ادارة الترخيص .
- ٥- ان تكون السيارات مزودة بلوحات اعلانية مضاءة تحدد مسار الخط ورقمه باحرف كبيرة وتوضع في مقدمتها .
- ٦- ان تكون كافة السيارات مؤمنة تأميناً شاملاً .

**سادساً : الشروط الواجب توفرها بالسائق**

- ١- ان يكون اردني الجنسية ويجيد القراءة والكتابة وحسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجنحه او جنائية مخلة بالشرف ويجري اثبات ذلك بشهادة من الجهات المختصة .
- ٢- ان يكون حاصلاً على رخصة سوق سارية المفعول تخوله سوق فئة السيارة العاملة على الخط .
- ٣- ان يتراوح عمره ما بين ٢٥ - ٦٠ عاماً .
- ٤- ان يلتزم بعدد ساعات القيادة التي يحددها قانون العمل المناري المفعول .
- ٥- ان يحصل السائق على تصريح مسبق من ادارة السير .
- ٦- ان يلتزم السائق بارتداء اللباس الموحد والمقرر للسائقين بالتنسيق مع ادارة السير .

مكتبة الأهل

سابعاً: احكام عامه

١- تسري احكام هذه الاسس على سيارات الركوب المتوسطة والحافلات .  
٢- للجنة السير التي منحت للتصريح حق الغائه او الموافقة على تجديده اذا خالف المصرح له او اي من المستخدمين لديه شروط التصريح او التعليمات الخاصة بالتصريح ولم يتم بازالة المخالفه خلال مدة شهر من تاريخ اشعاره خطيا بذلك ومن هذه المخالفات :-

(ا) اذا لم يتم المالك بتجديد رخصة سير السيارة خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء ترخيصها السنوي .

(ب) اذا لم تسجل السيارة المطلوب تسييرها لأول مرة خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ التبليغ الخطي بالموافقة على الطلب .

(ج) اذا تسببت المركبه بوقوع ثلاثة حوادث سير نتج عنها وفيات او اصابات خلال مدة سنة وذلك بموجب قرار من المحكمة المختصة .

(د) اذا ضبطت المركبه عشر مرات مخالفه لخط سيرها المصرح به خلال مدة سنة .

(هـ) اجراء أي تعديل على خطه التشغيل المقترحه دون اخذ الموافقة المسبقة من قبل لجنة السير المختصة .

٣- يقتصر العمل على الخطوط المشتركة والخارجيه للحافلات فقط وسيارات الركوب المتوسطة على الخطوط الداخليه .

٤- يجب ان يلتزم صاحب العمل والعاملين لديه باحكام قانوني العمل والضمان الاجتماعي .

ثامناً:-

تلغى اسس منح تصاريح تسيير الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة العموميه لنقل الركاب داخل المملكة الواردة بقرار لجنة السير المركزيه رقم (١) لسنة ١٩٩٦ مع الإبقاء على الحقوق المكتسبه التي نشأت في ظلها وعدم المساس بها .

تاسعاً:-

تعتبر هذه الاسس سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير الداخلية  
نايف سعود القاضي

العميد عدنان الشمايله	العميد مصطفى فريحات	طلعت النوايسه
مدير إدارة السير	مدير إدارة الترخيص	أمين عام وزارة الداخلية
المهندس مصطفى بدر	المهندس مزيد الجندي	المهندس يحيى الجديثاوي
مندوب وزارة الأشغال	مندوب وزارة البلديات	مندوب وزارة النقل
المهندس نزار العابدي	المهندس تميم أبو واصل	محمود الملاحة
مندوب القطاع الخاص	مندوب القطاع الخاص	مندوب وزارة الصناعة والتجارة

## المخابر الطبية الخاصة

استنادا للمادة ٩/١ من نظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢  
أصرح للتالية أسماؤهم بفتح مختبر طبي خاص في المملكة الأردنية الهاشمية على أن يعملوا في  
المكان المبين إزاء اسم كل واحد منهم.

وزير الصحة  
الدكتور اسحق مرقه

الرقم	الاسم	المكان
٠١	السيدة زهراء جودت عـــــــبر	النفق
٠٢	الدكتور حسن شكرى الخالـــــــدي	عمان
٠٣	السيدة ناديا حبيب جاد اللـــــــهي	الزرقاء
٠٤	السيدة فائزة حاتمــــــــــــــــم دروة	عمان
٠٥	السيدة فوزية عبد اللطيف العــــــــــــــــوي	عمان
٠٦	السيد عبد الرحمن عبد المجــــــــــــــــيد	عمان
٠٧	السيد محمد احمد الفرارجــــــــــــــــة	الرصيفة
٠٨	السيد ياسر يوسف حــــــــــــــــكت	الزرقاء
٠٩	السيدة مها درويش رــــــــــــــــجب	عمان
٠١٠	الانسة منى ميشيل لــــــــــــــــوي	الزرقاء
٠١١	السيد عدنان سليم جــــــــــــــــرن	عمان
٠١٢	السيد جمال فالح الرهــــــــــــــــراوى	عمان
٠١٣	الانسة سميرة مصطفى ســــــــــــــــامية	عمان
٠١٤	الانسة زينة حسنى ســــــــــــــــالم	عمان
٠١٥	السيد حايه احمد المصــــــــــــــــرى	عمان

٠١٦	الدكتور عاصم خليل شرايــــــــــــة	عمان
٠١٧	السيدة نعيمة عبد القادر صــــــــــــــــر	عمان
٠١٨	الانسة عفاف موسى الفــــــــــــــــرج	النجع
٠١٩	الدكتورة جنان طارق الباجــــــــــــــــة جر	عمان
٠٢٠	الانسة سناء عمر حــــــــــــــــسبــــــــــــــــن	عمان
٠٢١	السيدة آمال سليمان مرــــــــــــــــات	عمان
٠٢٢	السيدة رهيلا يوسف بطارــــــــــــــــسة	عمان
٠٢٣	الدكتورة ماريلا دل البــــــــــــــــكرى	عمان
٠٢٤	الدكتور رضوان شاكر الصويانــــــــــــــــر	عمان
٠٢٥	السيد اسعد عبد المحسن البــــــــــــــــكرى	عمان

هكذا في الأصل

## إلغاء ودمج مديريات

## في وكالة الأنباء الأردنية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٩ - بالإستناد لأحكام المادة (٥) فقرة (ب) من نظام التنظيم الإداري لوكالة الأنباء الأردنية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ - الموافقة على إجراء التعديلات التالية:-

- ١- إلغاء مديريات العلاقات الخارجية وشؤون المحافظات والتحرير المحلي.
- ٢- دمج مديرتي التحرير والتحرير المحلي في مديرية واحدة تسمى " مديرية التحرير ".

## قرار منح علامة الجودة الاردنية

صادر عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس

أقرر وبموجب الصلاحيات المخولة لي بموجب المادة رقم (٨) من " تعليمات منح الترخيص باستعمال علامة الجودة رقم (٧) لعام (١٩٩٧) " الصادرة استناداً لنظام علامة الجودة رقم (٤٩) لسنة (١٩٩٦) ، منح علامة الجودة الاردنية لشركة الكربونات الاردنية لمنتجاتها من كربونات الكالسيوم حسب المواصفة القياسية الاردنية رقم ٩٥/١٥٥ .

مدير عام

مؤسسة المواصفات والمقاييس

المهندس حسان السعودي

مكتبة العدل